Distr.
GENERAL
E/ESCWA/ED/1996/1
27 March 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA
21 JUL 1998
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ١٩٩٥

موجـــز

الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٩٦

96-0203

المحتويات

الصفحة

موجـــــز تنفيذي . . . . . هـ

أولاً- الأداء الاقتصادي العام ١

ثانياً- التطورات القطاعية ١٤

ثالثاً- التطورات الاجتماعية ٢١

جدول- المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية لمنطقة الإسكوا، ١٩٩٣-١٩٩٥ . . . . . ٢٤

موجز تنفيذي

تأثرت التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها منطقة الإسكوا في عام ١٩٩٥ بعدة عوامل رئيسية من بينها: (أ) ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية؛ (ب) ازدياد الصادرات غير النفطية في عدد من بلدان الإسكوا؛ (ج) ازدياد ايرادات السياحة زيادات ملحوظة؛ (د) تحقيق بعض التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط؛ (هـ) إنشاء منظمة التجارة العالمية؛ (و) استمرار العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق؛ (ز) تطبيق سياسات مالية ونقدية متحفظة في معظم بلدان الإسكوا؛ و(ح) تنفيذ الاصلاح الاقتصادي في معظم بلدان المنطقة.

أما ارتفاع أسعار النفط فقد أدى الى زيادات في ايرادات النفط في بلدان الإسكوا العشرة المصدرة للنفط. وكان له بدوره أثر ايجابي على الموازين التجارية والميزانيات الحكومية في هذه البلدان. وبعد أن كانت ايرادات النفط في بلدان الإسكوا المصدرة للنفط قد انخفضت بنسبة ٥ في المائة في عام ١٩٩٤، عادت وارتفعت في عام ١٩٩٥، وحسب التقديرات، فإنها حققت نمواً بنسبة ٣ر٩ في المائة بحيث بلغت قيمتها ٤ر٧٨ مليار دولار، بعد أن كانت قيمتها ٨ر٧١ مليار دولار في عام ١٩٩٤. ولكن الجزء الأكبر من هذه الزيادة يعزى الى ارتفاع أسعار النفط بنسبة ٧ر٨ في المائة.

وتشير التقديرات الى أن الناتج المحلي الاجمالي لمنطقة الإسكوا، باستثناء العراق، قد حقق معدل نمو بلغ ٨ر٢ في المائة في عام ١٩٩٥، مقابل ٨ر٠ في المائة فقط في عام ١٩٩٤. ونظراً الى الارتفاع النسبي في معدل نمو السكان في المنطقة، ظل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي راكداً في عام ١٩٩٥. ولا بد لاقتصاد المنطقة من تحقيق معدلات أعلى من النمو لكي يسجل معدل نمو ايجابياً في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ويستوعب العدد المتزايد من الوافدين الجدد الى سوق العمل كل عام.

وقد اختلف نمو الاقتصاد وأداؤه في بلدان الإسكوا. ففي بلدان مجلس التعاون الخليجي، سجلت عُمان أعلى معدل نمو في الناتج المحلي الاجمالي (٥ر٤ في المائة) بينما سجلت قطر أدنى معدل (١ في المائة). أما في بلدان الاقتصادات الأكثر تنوعاً، فقد سجل لبنان أعلى معدل نمو في الناتج المحلي الاجمالي (٧ في المائة)، بينما سجلت الجمهورية اليمنية أدنى معدل نمو (٥ر٠ في المائة)، في عام ١٩٩٥.

وبفضل السياسات المالية والنقدية المتحفظة التي طبّقتها معظم بلدان الإسكوا، استمرت معدلات التضخُّم في الانخفاض في معظم اقتصادات المنطقة. لكن، معدلات التضخُّم ظلت مرتفعة جداً في الجمهورية اليمنية (٤٥ في المائة) وفي الضفة الغربية وقطاع غزة (٢٥ في المائة)، بينما استمر العراق في المعاناة من التضخُّم الجامح.

وظلت معدلات البطالة المرتفعة تمثل مشكلة خطيرة تواجه معظم بلدان الاقتصادات الأكثر تنوعاً، ولاسيما الجمهورية اليمنية، والضفة الغربية وقطاع غزة، حيث قُدرت بحوالي ٣٠ في المائة. وظلت معدلات البطالة مرتفعة في مصر والأردن في عام ١٩٩٥، حيث بلغت حوالي ١٥ في المائة. وقد عمدت مصر والأردن الى الحد من النفقات الحكومية في السنوات القليلة الماضية في سياق تنفيذ الإصلاح الاقتصادي. وتنفّذ حكومتا البلدين سياسات اقتصادية تشجع القطاع الخاص على استيعاب الأعداد الكبيرة من الوافدين الجدد الى سوق العمل، ويُقدر عددهم في مصر بحوالي ٥٠٠ ٠٠٠ سنوياً. كذلك

تعاني الجمهورية العربية السورية من ارتفاع معدلات البطالة، ولكن بنسبة أدنى من مصر والأردن. ورغم أن بلدان مجلس التعاون الخليجي هي دول مستقبلة للعمالة، فإنها تشهد ارتفاعاً في معدلات البطالة بين السكان الأصليين في بعض هذه الدول.

أما صادرات السلع في منطقة الإسكوا فقد ازدادت بحوالي ٨ر٤ في المائة خلال عام ١٩٩٥، بينما ازدادت الواردات بحوالي ٩ر٢ في المائة. وتعود الزيادة في الصادرات أساساً الى ارتفاع أسعار النفط الدولية والأثر الايجابي لهذا الارتفاع على قيمة صادرات المنطقة من النفط. وعلاوة على ذلك، حدثت أيضاً زيادة كبيرة في الصادرات غير النفطية لبلدان الاقتصادات الأكثر تنوعاً لاسيما لبنان والأردن ومصر. وسجل الميزان التجاري للمنطقة ككل فائضاً في عام ١٩٩٥ نتيجة للفائض الذي سجلته بلدان مجلس التعاون الخليجي والذي عوض المجموع السلبي لموازين بلدان الاقتصادات الأكثر تنوعاً في المنطقة. وتحسنت عموما موازين الحسابات الجارية في عام ١٩٩٥، فحققت المملكة العربية السعودية تقدما كبيرا في هذا المجال حيث تشير التقديرات الى أن العجز في حسابها الجاري الذي بلغ حوالي ١ر٩ مليار دولار في عام ١٩٩٤ قد انخفض الى ٥ مليارات دولار في عام ١٩٩٥. ولا تزال التدفقات الكبيرة من التحويلات الخارجة من بلدان مجلس التعاون الخليجي تمثل مشكلة لهذه البلدان، إلا أن تدفق هذه التحويلات الى دول الاقتصادات الأكثر تنوعاً في المنطقة يساعد على تخفيف العجز في ميزانها التجاري.

وأما الدين الخارجي لبلدان منطقة الإسكوا، باستثناء العراق، فقد ظل في مجموعه خلال عام ١٩٩٥، عند مستوى مماثل تقريبا لمستواه عام ١٩٩٤ أي عند حوالي ١٨٢ مليار دولار. وبينما انخفض الدين الخارجي لعدد من بلدان الإسكوا مثل الأردن والكويت والمملكة العربية السعودية، ارتفع الدين الخارجي لبلدان أخرى من الأعضاء في الإسكوا مثل مصر ولبنان والجمهورية اليمنية.

واستمر تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي تم اعتمادها لتصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية وتحسين الكفاءة والانتاجية في معظم الدول الأعضاء في الإسكوا في عام ١٩٩٥، وهي أمور أساسية في ظل اقتصاد دولي يتجه بسرعة نحو العولمة. وأصبح من الواضح أن دول المنطقة تتجه نحو الابتعاد عن تطبيق استراتيجيات التنمية الاقتصادية الموجهة للداخل والتي تعتمد بصورة رئيسية على مشاركة الحكومة في الاقتصاد، وبينما تتجه نحو استراتيجيات التنمية الموجهة للخارج والتي تعتمد على قيام القطاع الخاص بدور رئيسي. وتجري عملية خصخصة الشركات العامة في عدة بلدان من المنطقة وإن كانت هذه العملية بطيئة جداً. وقد تم وضع قوانين جديدة للاستثمار والضرائب بهدف تشجيع الاستثمار الخاص من جانب المستثمرين الأجانب والمحليين على السواء. ورغم ذلك، لايزال الاستثمار الأجنبي الخاص متواضعا جداً في المنطقة مقارنة بالمناطق النامية الأخرى.

أولاً - الأداء الاقتصادي العام

١- شهد الأداء الاقتصادي العام لمنطقة الإسكوا تحسّناً في عام ١٩٩٥. حيث تشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة، باستثناء العراق، سجّل معدل نمو بلغ ٨ر٢ في المائة بالأرقام الحقيقية في عام ١٩٩٥، مقابل ٨ر٠ في المائة فقط في عام ١٩٩٤. وفي عام ١٩٩٥، استفاد اقتصاد المنطقة من تحسّن أسعار النفط ومن تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية والهيكلية خلال السنوات القليلة الماضية في عدد من بلدان الإسكوا. ولكن، كان استمرار العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق وانخفاض مستوى التعاون الاقتصادي الاقليمي من العوامل التي أعاقت النمو والتنمية في غربي آسيا. ونظراً الى الارتفاع النسبي لمعدل نمو السكان في المنطقة، بقي متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي راكداً في عام ١٩٩٥ بعد أن كان قد سجّل معدل نمو سلبياً بلغ ٨ر١ في المائة في العام السابق. ولا بد أن يسجل اقتصاد المنطقة معدلات أعلى من النمو لكي يحقق معدلات نمو ايجابية في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ويتمكن من استيعاب العدد المتزايد من الوافدين الجدد على سوق العمل كل عام.

٢- وتشير التقديرات الى أن الناتج المحلي الاجمالي لبلدان مجلس التعاون الخليجي[١] سجّل معدل نمو بلغ ٢ في المائة في عام ١٩٩٥ مقابل معدل نمو سالب بلغ ٥ر٠ في المائة في العام السابق. ويُعزى هذا التغير أساساً الى نمو قطاع النفط الذي لايزال يمثّل أكثر من ثلث الناتج المحلي الاجمالي لبلدان مجلس التعاون الخليجي، وأكثر من ٨٠ في المائة من ايراداتها الحكومية، وأكثر من ٩٠ في المائة من صادراتها، رغم الجهود التي بذلتها هذه البلدان لتنويع اقتصاداتها خلال العقد الماضي. وكان النمو في قطاع النفط اكثر من كاف لتعويض التراجع في بعض القطاعات الأخرى التي تضررت من تخفيض النفقات الحكومية، وهو تخفيض كان يستهدف تقليص العجز في الموازنة. وتشير التقديرات الى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي انخفض بنسبة ١ في المائة في عام ١٩٩٥ بعد أن كان قد انخفض بنسبة ٢ر٣ في المائة في العام السابق. وفي عام ١٩٩٥ تراوحت معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي ما بين ٥ر٤ في المائة في عُمان و ١ في المائة في قطر.

٣- وتشير التقديرات الى أن الناتج المحلي الاجمالي في البحرين ارتفع بنسبة ٧ر٢ في المائة في عام ١٩٩٥ مقابل ٢ في المائة في عام ١٩٩٤. واقتصاد البحرين، هو أكثر اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي تنوعاً، تنشّط نتيجة لنمو قطاع النفط بنسبة ٩ في المائة بالقيمة الاسمية حسب التقديرات. وشهدت القطاعات غير النفطية ركوداً نسبياً في عام ١٩٩٥ نتيجة للحد من النفقات الحكومية، وتشير التقديرات الى أنها سجلت نمواً متواضعاً فقط. غير أن أداء قطاع الخدمات المصرفية الذي يرتبط عادة ارتباطاً وثيقاً بالتطورات في قطاع النفط كان جيداً نسبياً. ولم يكن أداء قطاع السياحة في المستوى المتوقع رغم التشجيع الذي تلقاه من الحكومة بهدف زيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وفي توفير فرص العمل. وأخيراً، أدّى انخفاض أسعار الألومنيوم الدولية الى الحد من مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي.

٤- وتشير التقديرات الى أن الناتج المحلي الإجمالي في الكويت سجّل معدل نمو بلغ ٩ر٢ في المائة في عام ١٩٩٥ بعد أن كان هذا المعدل سالباً بنسبة ٤ر٠ في المائة في عام ١٩٩٤. ويعود هذا التحسن أساساً الى النمو في قطاع النفط. أما القطاع الخاص الذي يعتمد اعتماداً كبيراً على النفقات

---

(١) أي الامارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان وقطر والكويت.

العامة، فلم يتقلد بعد الدور الهام الذي توخّته له الحكومة في مجال التنمية والنمو الاقتصادي. وحالت السياسات المالية التقشفية وكذلك التركيز على إنجاز مشاريع البناء الرئيسية دون تحقيق معدلات اكبر من النمو في عام ١٩٩٥.

٥- ومن بين اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي، حقق الاقتصاد العماني أعلى نسبة من النمو في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، حيث بلغت معدلات نموه ٥ر٣ في المائة و ٥ر٤ في المائة على التوالي. ويمكن أن يُعزى هذا الى أن عُمان تتصدر عملية الاصلاح الاقتصادي بين بلدان مجلس التعاون الخليجي. كما انها أول بلد من بلدان المجلس قام بازالة شروط الشراكة الوطنية التي كانت تنفّر الإستثمار الأجنبي والتي أعاقت في الماضي محاولات كانت ترمي الى إقامة مشاريع مشتركة مع البلدان الصناعية الكبرى. وعلاوة على ذلك، استفاد الاقتصاد العماني من ازدياد انتاج النفط وارتفاع أسعاره في عام ١٩٩٥.

٦- وتشير التقديرات الى أن الناتج المحلي الاجمالي لقطر حقّق نمواً ايجابياً بلغ ١ في المائة في عام ١٩٩٥ بعد أن كان معدل نموه سالباً بنسبة ٥ر١ في المائة في عام ١٩٩٤. واستفاد الاقتصاد القطري من ارتفاع أسعار النفط وازدياد انتاجه في عام ١٩٩٥. ومع ذلك، فمن المتوقع أن يظل النمو الاقتصادي في قطر بطيئا حتى عام ١٩٩٨ حينما يبدأ الانتاج في مصانع الغاز الطبيعي المسيل الكبيرة الجاري بناؤها مما سيعطي الاقتصاد دفعة كبيرة ويضع حدا لنمط انخفاض الانتاج في الحقول النفطية في البلد.

٧- ورغم التدابير المالية التقشفية الهامة التي اتخذت في المملكة العربية السعودية، كان أداء الاقتصاد السعودي، وهو أكبر اقتصاد في منطقة الإسكوا، جيداً في عام ١٩٩٥. فقد تحول معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الذي كان سالباً بنسبة ١ر١ في المائة في عام ١٩٩٤ الى معدل نمو ايجابي بلغ ٧ر١ في المائة حسب تقديرات عام ١٩٩٥. ومن بين العوامل التي حدت من الاستهلاك تخفيض الدعم عن السلع والخدمات العامة، وارتفاع تكاليف الواردات من البلدان الأوروبية الرئيسية واليابان نظرا الى انخفاض سعر دولار الولايات المتحدة الأمريكية الذي يرتبط به الريال السعودي، والى التخفيضات الكبيرة التي اجريت في النفقات الحكومية والتي تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على أنشطة القطاع الخاص. وكان العامل الرئيسي في انتعاش اقتصاد البلد وتخفيف الإختلالات في موازينه الداخلية والخارجية هو النمو الذي حققه قطاع النفط الذي يمثّل أكثر من ثلث الناتج المحلي الاجمالي للمملكة وأكثر من ٩٠ في المائة من صادراتها. ولكن تدفق تحويلات العمال الى الخارج ظل يؤثر على الحساب الجاري. حيث تشير التقديرات الى أن تحويلات العمال الى خارج المملكة ازدادت من ٢ر١٥ مليار دولار في عام ١٩٩٤ إلى ٢ر١٧ مليار دولار في عام ١٩٩٥، وبلغ مجموعها ٣ر١٠٠ مليار دولار للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥.

٨- وتشير التقديرات الى أن معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي للامارات العربية المتحدة بلغ ٣ر١ في المائة في عام ١٩٩٥ مقابل ١ر٠ في المائة فقط في عام ١٩٩٤[٢]. ويُعزى هذا التحسن أساساً الى النمو في قطاع النفط، وكذلك الى الأداء الجيد لقطاعي البناء والتجارة.

---

(٢) ومع ذلك، فان التقديرات تشير إلى أن الناتج المحلي الاجمالي الاسمي للإمارات العربية المتحدة سجل معدل نمو قدره ٥ر٦ في المائة في عام ١٩٩٥.

٩- واستمرت بلدان الاقتصادات الأكثر تنوعا في المنطقة[٣]، باستثناء العراق، في أدائها الجيد في عام ١٩٩٥ وسجلت معدل نمو في الناتج المحلي الاجمالي بلغ وفقا للتقديرات ٢ر٥ في المائة بعد أن كان قد بلغ ٣ر٤ في المائة في العام السابق. ورغم ارتفاع معدلات النمو السكاني، ازداد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في بلدان الاقتصادات الأكثر تنوعا بنسبة ٣ر٢ في المائة في عام ١٩٩٥ مقابل زيادة بلغت نسبتها ٧ر١ في المائة في عام ١٩٩٤. وكان من بين العوامل التي ساهمت في هذا الأداء الجيد: تنشيط القطاع الخاص في عدد من البلدان التي تقوم بتنفيذ سياسات الاصلاح الاقتصادي وتحرير الاقتصاد، وهو ما يتضح من ازدياد الصادرات غير النفطية؛ وتحسّن ظروف الاستثمار الخاص سواء المحلي أو الأجنبي؛ والزيادات الكبيرة التي تشهدها السياحة؛ واستمرار تدفق تحويلات العمال بمبالغ كبيرة؛ وانخفاض أعباء خدمة الديون؛ وارتفاع أسعار النفط بنسبة ٧ر٨ في المائة في عام ١٩٩٥. ومن بين بلدان الاقتصادات الأكثر تنوعا، باستثناء العراق، سجل لبنان أعلى معدل نمو في الناتج المحلي الاجمالي قُدر بنسبة ٧ في المائة، بينما سجل اليمن أدنى معدل نمو، حيث بلغت نسبته ٥ر٠ في المائة.

١٠- وتشير التقديرات الى أن معدل نمو الاقتصاد المصري، وهو أكبر الاقتصادات الأكثر تنوعاً وثاني اقتصاد بين اقتصادات بلدان الإسكوا، بلغ ٩ر٤ في المائة في عام ١٩٩٥ بعد أن كان ٩ر٣ في المائة في العام السابق. وقد بدأت تتحقق بعض النتائج المنتظرة من برنامج التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي الذي تنفّذه مصر منذ عام ١٩٩١ تحت رعاية صندوق النقد الدولي. فقد حدثت زيادة ملحوظة في الصادرات غير النفطية في عام ١٩٩٥ ولاسيما في صادرات المنسوجات والأسمدة وبعض المنتجات الزراعية. وازدادت كذلك صادرات النفط نتيجة لارتفاع أسعار النفط الدولية ونتيجة لاتباع الحكومة سياسة الاستعاضة عن النفط بالغاز في الاستهلاك المحلي مما أتاح زيادة الصادرات من النفط. ورغم حدوث زيادة كبيرة في الواردات أيضاً في عام ١٩٩٥، كان لازدياد واردات السلع الرأسمالية أثر ايجابي على الانتاجية والنمو الاقتصادي. وكانت قطاعات الصناعة والخدمات المصرفية والسياحة من بين القطاعات التي سجلت نمواً بلغ ٥ في المائة أو أكثر. واستقبلت مصر ٣ر١٣ مليون سائح في عام ١٩٩٥، أي ازداد عدد السياح بنسبة ٢١ في المائة عمّا كان عليه في العام السابق. وبلغت ايرادات السياحة في أوجها ٢ر٢ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة الامريكية في عام ١٩٩٢ ولكنها انخفضت الى ٣ر١ مليار دولار في عام ١٩٩٣ و ٥ر١ مليار دولار في عام ١٩٩٤ نتيجة للأنشطة الارهابية؛ ثم عادت وارتفعت في عام ١٩٩٥ الى مستوى يتجاوز ٢ مليار دولار حسب التقديرات. وبلغت الاحتياطيات الدولية في البنك المركزي ١٨ مليار دولار، وهو مبلغ يكفي لتغطية ١٢ شهراً من واردات السلع والخدمات. وتشير التقديرات الى أن ايرادات قناة السويس في عام ١٩٩٥ ازدادت بمقدار ٥٦ مليون دولار عما كانت عليه في عام ١٩٩٤ وبلغت ٩٣ر١ مليار دولار. وازدادت كذلك تحويلات العمال الى مصر من ٦ر٤ مليار دولار في عام ١٩٩٤ الى نحو ٧ر٤ مليار دولار في عام ١٩٩٥ وبالتالي بلغ مجموعها ٣ر٣٤ مليار دولار خلال التسعينات. واقراراً بالتقدم الكبير الذي حققته مصر في معالجة الاختلال في موازينها الداخلية والخارجية، تخلى صندوق النقد الدولي عن توصيته الى الحكومة المصرية بتخفيض قيمة الجنيه المصري. وعلاوة على ذلك، يُتوقع أن يقوم أعضاء نادي باريس في عام ١٩٩٦ بإعفاء مصر من تسديد ٤ مليارات دولار من الديون المستحقة لهم.

---

(٣) بلدان الاقتصادات الأكثر تنوعا هي الأردن والجمهورية العربيه السورية والعراق والضفة الغربية وقطاع غزة ولبنان ومصر واليمن.

١١- وتضرر الاقتصاد العراقي الى حد كبير نتيجة لاستمرار العقوبات التي تفرضها عليه الأمم المتحدة منذ شهر آب/أغسطس ١٩٩٠. حيث ازدادت الظروف الاقتصادية في العراق تدهورا في عام ١٩٩٥. وظل البلد يعاني من الانخفاض السريع في قيمة عملته الوطنية ومن التضخم الجامح. وتعمل مصانعه بنسبة تقل عن ٣٠ في المائة من طاقتها الانتاجية نتيجة لنقص المواد الخام وقطع الغيار والصيانة اللازمة. كما أدت قلة قطع الغيار والبذور والأسمدة ومبيدات الحشرات والنباتات الضارة الى انخفاض كبير في الانتاج الزراعي في عام ١٩٩٥. ونظراً الى استمرار الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة على صادرات النفط العراقي، استمر العراق في انتاج النفط بمستويات لا تتجاوز مستوى الطلب المحلي إلا بنسبة قليلة جدا، مما يعني أنه لا يستغل إلا جزءا قليلا جداً من طاقته الانتاجية. ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق محسوباً بالدولار يجعل العراق في عداد أدنى مجموعة فيما بين أقل البلدان نمواً في العالم في عام ١٩٩٥.

١٢- وواصل الاقتصاد الاردني في عام ١٩٩٥ أداءه الجيد الذي بدأ منذ بضع سنوات، اذ زاد الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٦ر٣ في المائة، بعد ان كان قد بلغ معدل نموه ٨ر٥ في المائة في عام ١٩٩٣ و ٧ر٥ في المائة في عام ١٩٩٤. ويجني الأردن حالياً بعض الفوائد المنتظرة من تنفيذ برنامج التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي الذي أوصى به صندوق النقد الدولي ومن توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل. وتشير التقديرات الى أن صادرات الأردن التي ازدادت بنسبة ١٤ في المائة في عام ١٩٩٤ قد حققت زيادة تتجاوز ٢٠ في المائة في عام ١٩٩٥. وكان أداء قطاعات البناء والصناعة والسياحة ممتازاً في عام ١٩٩٥. فالتقديرات تشير الى أن ايرادات السياحة ازدادت بنسبة ٢٤ في المائة مرتفعة من ٥٨٢ مليون دولار في عام ١٩٩٤ الى ٧٢٣ مليون دولار في عام ١٩٩٥. وازدادت كذلك تحويلات العمال الى الأردن بنسبة ١٣ في المائة في عام ١٩٩٥، فقد بلغت ١٢٦٦ مليون دولار بعد أن كانت تعادل ١١٢١ مليون دولار في عام ١٩٩٤، بحيث بلغ مجموعها ٢ر٥ مليار دولار للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥. وتمكن الأردن من تخفيض أعباء خدمة الدين الخارجي من ٢ر١ مليار دولار في عام ١٩٨٩ إلى أقل من ٥٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٥، وذلك من خلال تسديد بعض الديون وإعادة جدولة بعضها والحصول على إعفاءات من بعضها، وبالتالي وفر مزيداً من الموارد للإستثمار(٤). وتم ربط الدينار الأردني بدولار الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية عام ١٩٩٥. واستفاد الدينار من السياسة الحكومية الملتزمة بالمحافظة على ارتفاع أسعار الفائدة المتراوحة بين ٥ر٨ و ٩ في المائة على الودائع (وبين ١٣ و ١٤ في المائة على القروض) وذلك بهدف الإبقاء على جاذبية الدينار. ورغم أن هذه السياسة قد تشجع تدفق تحويلات العمال الى الداخل وتساعد على ازدياد أرصدة البنك المركزي من العملات الأجنبية، فهي لا تشجع رجال الأعمال في القطاع الخاص على زيادة استثماراتهم في القطاعات الانتاجية، وتعيق نشاط سوق عمّان المالي.

١٣- واستمر لبنان في تنفيذ برنامج التعمير في عام ١٩٩٥. ورغم أن معدل نمو ناتجه المحلي الاجمالي انخفض من ٥ر١٦ في المائة في عام ١٩٩٣ و ٨ في المائة في عام ١٩٩٤ الى ٧ في المائة

---

(٤) قامت الوكالتان الدوليتان المتخصصتان في تحديد درجة الملاءة وهما شركة "مودي" (Moody) للخدمات الاستثمارية وشركة "ستاندرد وبورز" (Standard & Poors)، بتصنيف درجة ملاءة الأردن للمرة الأولى في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وصنفت شركة مودي درجة ملاءة الأردن على المدى الطويل فيما يتعلق بديونه بالعملة الأجنبية في الفئة Ba3، بينما صنفت شركة ستاندرد وبور درجة الملاءة للديون بالعملة الأجنبية في الفئة +B والملاءة للديون بالعملة المحلية في الفئة -BBB. وكان الأردن أول بلد من البلدان الأعضاء في الإسكوا وثاني بلد عربي بعد تونس يتلقى تصنيفاً من الوكالتين الدوليتين.

في عام ١٩٩٥، فقد ظل أعلى معدل نمو في بلدان الإسكوا للسنة الثانية على التوالي. واستمر الاقتصاد اللبناني في الانتفاع من أنشطة التعمير الواسعة النطاق الجاري تنفيذها من أجل إعادة بناء البنية التحتية التي لحقت بها اضرار خلال الحرب الأهلية. واستفاد الاقتصاد كذلك من ازدهار قطاعات الخدمات لاسيما قطاعي السياحة والخدمات المصرفية. واستمر تدفق رؤوس الأموال بمبالغ هامة الى البلد، اذ تشير التقديرات الى أن اللبنانيين المغتربين قاموا بتحويل حوالي ٦ مليارات دولار الى لبنان خلال السنتين الماضيتين بالاضافة الى ٢ مليار دولار استثمرتها بلدان مجلس التعاون الخليجي في لبنان. غير أن العجز في الميزان التجاري تزايد في عام ١٩٩٥ نتيجة لازدياد الواردات من السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية. وارتفعت قيمة الليرة اللبنانية مقابل دولار الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٢ر٣ في المائة في عام ١٩٩٥. وفتحت بورصة بيروت أبوابها من جديد في عام ١٩٩٥ بعد أن ظلت مغلوقة ١٣ عاماً تقريبا. وانخفضت أسعار الفائدة انخفاضاً كبيراً بحلول نهاية عام ١٩٩٥ مما قد يشجع الأنشطة الاستثمارية في عام ١٩٩٦ لاسيما في قطاعي البناء والسياحة.

١٤- وفي الجمهورية العربية السورية، تشير التقديرات الى أن الناتج المحلي الاجمالي سجل معدل نمو بلغ ٦ في المائة في عام ١٩٩٥ مقابل ٥ في المائة في عام ١٩٩٤. واستفاد الاقتصاد السوري من ارتفاع أسعار النفط وقوة أداء قطاعي الزراعة والسياحة. واستمر قانون الاستثمار رقم ١٠ الصادر في أيار/مايو ١٩٩١ في اجتذاب تدفق رأس المال عن طريق تشجيع السوريين على تحويل مدخراتهم الموجودة في الخارج الى الوطن وكذلك تحويلات العمال الى البلد. ومع ذلك، استمر البلد في المعاناة من اعباء الدين الخارجي الضخم وارتفاع معدلات التضخم والبطالة.

١٥- وبدأت الجمهورية اليمنية التي تواجه اختلالات حادة في موازينها الداخلية والخارجية في تنفيذ اصلاحات اقتصادية وهيكلية في عام ١٩٩٥ تحت رعاية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وتشير التقديرات الى أن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للجمهورية اليمنية وهي البلد الأقل نمواً في المنطقة، لم يتجاوز ٥ر٠ في المائة في عام ١٩٩٥. ورغم أن معدل النمو المنخفض هذا يعتبر تحسناً بالمقارنة مع معدل النمو السالب بنسبة ٥ر٠ في المائة الذي سجل في عام ١٩٩٤، فهو لايزال أدنى بكثير من معدل النمو السكاني المرتفع والبالغ ٧ر٣ في المائة. وغالباً ما تؤدي برامج التكيف في البداية الى انكماش في النشاط الاقتصادي يختفي فيما بعد بفضل توسع الاستثمار الخاص والصادرات استجابة للإصلاح الهيكلي. ويُعزى الجزء الأكبر من التحسن المتواضع في الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٥ الى نمو قطاع النفط الذي استفاد من ارتفاع الأسعار والانتاج.

١٦- أما أداء اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٩٥، فقد أثرت عليه قلة محصول الزيتون الذي يتسم بأهمية كبيرة وكذلك القيود المفروضة على تشغيل العمال الفلسطينيين في اسرائيل. وحسب التقديرات، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ٣ في المائة في عام ١٩٩٥ مقابل ٣ر٧ في المائة في السنة السابقة. وظلت الضفة الغربية وقطاع غزة يعانيان من ارتفاع معدلات التضخم والبطالة.

١٧- واستمرت معظم بلدان الإسكوا في تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي الرامية الى تصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية وتحسين الكفاءة والانتاجية، وهي أمور أساسية في ظل اقتصاد دولي يتجه بسرعة نحو العولمة. وأصبح من الواضح أن الدول تتجه نحو الابتعاد عن تطبيق استراتيجية التنمية الاقتصادية المتطلعة الى الداخل والتي تعتمد بصورة رئيسية على مشاركة الحكومة في الاقتصاد، بينما تتجه نحو استراتيجية التنمية الموجهة للخارج والتي تعتمد على قيام القطاع الخاص بدور رئيسي. وتجري عملية خصخصة الشركات العامة في عدد من بلدان الإسكوا وإن كانت هذه العملية بطيئة جداً.

وقد تم وضع قوانين جديدة للإستثمار والضرائب بهدف تشجيع الاستثمار الخاص من جانب المستثمرين الأجانب والمحليين على السواء. وحققت بعض البلدان تقدماً كبيراً في زيادة صادراتها غير النفطية ومنها بصورة خاصة مصر والأردن ولبنان. ورغم ذلك، لايزال الاستثمار الأجنبي الخاص متواضعاً جداً في المنطقة مقارنة بالمناطق النامية الأخرى. ولا بد لمعظم بلدان الإسكوا من الإسراع في برامج الخصخصة لكي تخفّض الأعباء المالية التي تتحملها حكوماتها وتزيد من كفاءة العديد من شركات القطاع العام وتشجع عودة المبالغ الكبيرة من رؤوس أموال مواطنيها في الخارج الى بلادهم. ولكن تخوف الحكومات من ارتفاع معدلات البطالة والتضخم لايزال يشكل عائقاً أمام الإسراع في عملية الخصخصة في المنطقة.

١٨- وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، قامت معظم الحكومات بالحد من نفقاتها خلال عام ١٩٩٥. فقد عمدت المملكة العربية السعودية وعُمان والامارات العربية المتحدة الى رفع الرسوم المفروضة على المرافق العامة والمكالمات الهاتفية والبنزين ومختلف الخدمات الحكومية. وفرضت عُمان ضريبة على بعض السلع الكمالية، بينما قامت الكويت وعُمان والمملكة العربية السعودية بخصخصة أجزاء من بعض شركات القطاع العام. وقامت المملكة العربية السعودية كذلك بتخفيض الإعانات التي تقدمها الى قطاع الزراعة. وفي عُمان، تم تعديل قوانين الاستثمار بهدف اجتذاب الاستثمار الأجنبي، وذلك بالاضافة الى الإصلاحات الكبيرة التي بدأت بها الحكومة. ويمكن للأجانب الآن أن يمتلكوا نسبة ١٠٠ في المائة من المشاريع التي تعتبر ضرورية للإقتصاد العماني بشرط أن لا يقل رأس المال اللازم لهذه المشاريع عن ٣ر١ مليون دولار.

١٩- وفي بلدان الاقتصادات الأكثر تنوعا، واصلت مصر والأردن بشكل ناجح تنفيذ برامج التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي التي بدأ تنفيذها في أوائل التسعينات تحت رعاية صندوق النقد الدولي. وبدأت الجمهورية اليمنية بتنفيذ برنامج التكيف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي فيها في عام ١٩٩٥ وفقا لتوصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وكانت عملية الخصخصة في مصر بطيئة في عام ١٩٩٥ ولكنها تسارعت مع نهاية العام ومن المتوقع أن تستمر في التسارع في عام ١٩٩٦. وتحولت سياسة الخصخصة في مصر في عام ١٩٩٤ من الاتجاه نحو بيع الشركات العامة بأكملها وأصبحت تميل الى تخفيض استثماراتها في تلك الشركات تدريجيا من خلال بيع أسهمها في السوق المالي ومن خلال إبرام عقود طويلة الأمد لتأجير الشركات العامة ولإدارتها. واستمرت عملية تحرير الاقتصاد في الجمهورية العربية السورية، ولكن لا يُتوخى القيام بأية عمليات كبيرة للخصخصة في المستقبل القريب. ورغم ذلك يجري تشجيع القطاع الخاص على الاضطلاع بدور رئيسي في مجال السياحة. وقد قام كل من الأردن والسلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٥ بوضع قوانين استثمارية تشجع كثيرا الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي على السواء.

٢٠- وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، ارتفعت معدلات التضخم في عام ١٩٩٥ نتيجة لانخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة الامريكية[٥] مقابل العملات الأوروبية الرئيسية والين الياباني وبالتالي ارتفعت أسعار الواردات من البلدان الأوروبية واليابان. ولكن السبب الرئيسي في ارتفاع معدلات التضخم في بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي، لاسيما المملكة العربية السعودية، كان تخفيض الدعم عن السلع والخدمات التي تنتجها الحكومة. لكن لايزال التضخم في هذه البلدان منخفضاً جداً مقارنة بالبلدان

---

(٥) جميع عملات بلدان مجلس التعاون الخليجي، باستثناء عملة الكويت، مربوطة بدولار الولايات المتحدة الأمريكية.

النامية الأخرى، إذ تشير التقديرات الى أن معدلات التضخم لديها في عام ١٩٩٥ تراوحت بين ١ في المائة في عـُمان و ٨ر٤ في المائة في المملكة العربية السعودية و٥ في المائة في الامارات العربية المتحدة.

٢١- ومن بين بلدان الاقتصادات الأكثر تنوعاً، كان أدنى معدلات التضخم في عام ١٩٩٥ هو الذي سجله البلدان اللذان كانا ينفـّذان برامج التكيف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي التي أوصى بها صندوق النقد الدولي، وهما الأردن ومصر. فقد بقي معدل التضخم في الأردن في عام ١٩٩٥ عند حوالي ٥ر٣ في المائة للسنة الثانية على التوالي، بينما انخفض معدل التضخم في مصر من ١ر١٢ في المائة في عام ١٩٩٣ الى ٢ر٨ في المائة في عام ١٩٩٤، وتشير التقديرات الى أنه انخفض الى ٩ر٤ في المائة في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وهذا أدنى مستوى له منذ ٣٢ عاماً. وفي الجمهورية اليمنية، وهي البلد الثالث الذي ينفـّذ برامج التكيف الهيكلي بدعم من صندوق النقد الدولي، انخفض معدل التضخم من ١٠٠ في المائة في عام ١٩٩٤ الى ٤٥ في المائة حسب تقديرات عام ١٩٩٥، وتأمل الحكومة أن ينخفض الى ٢٠ في المائة في عام ١٩٩٦. وتشير التقديرات الى أن معدل التضخم في لبنان انخفض من ١٦ في المائة في عام ١٩٩٤ الى ٥ر١٢ في المائة في عام ١٩٩٥. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، لايزال معدل التضخم مرتفعاً رغم انخفاضه من ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٤ الى ما يقدر بحوالي ٢٥ في المائة في عام ١٩٩٥. أما في الجمهورية العربية السورية، فقد ارتفع معدل التضخم من ١٣ في المائة في عام ١٩٩٣ الى ١٥ في المائة في عام ١٩٩٤، وتشير التقديرات الى أنه ارتفع كذلك في عام ١٩٩٥ نتيجة لتخفيض الدعم الحكومي وتحويل العملات الأجنبية بأسعار أقرب الى الواقع، وللسيولة المرتفعة في الاقتصاد. وأما في العراق، فقد استمرت المعاناة من التضخم الجامح في عام ١٩٩٥ واستمرت العملة الوطنية في التدهور، واستمرت الحكومة في الاعتماد الى حد كبير على طباعة النقود في تمويل نفقاتها. غير أن الدلائل التي اشارت الى احتمال توصل العراق الى اتفاق مع الأمم المتحدة في أوائل عام ١٩٩٦ بشأن تصدير ما قيمته ٢ مليار دولار من النفط أدت على الفور الى ارتفاع قيمة الدينار العراقي التي صارت تتراوح بين ٥٥٠ و ٧٠٠ دينار عراقي لكل دولار، بعد أن كان أدنى مستوى بلغته هو ٣٠١٠ دنانير للدولار. وأدى هذا التحسن في قيمة الدينار العراقي الى انخفاض حاد وفوري في الأسعار. وجاءت السياسات الحذرة التي بدأت تنفذها الحكومة في أوائل عام ١٩٩٦ لتدعم الأثر الايجابي لاحتمال تصدير النفط في المستقبل القريب. ومن بين هذه السياسات التي أعلنتها الحكومة وقف طباعة النقود، وتخفيض الوفرة المفرطة من النقود المتداولة؛ وزيادة الرسوم المفروضة على السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة، وبيع بعض الأصول الحكومية، وتخفيف القيود المفروضة على التعامل بالعملات الأجنبية عن طريق السماح لمكاتب الصرافة الرسمية بتطبيق أسعار مساوية للأسعار المتوفرة في السوق الموازي؛ والسماح للعراقيين المقيمين في الخارج بتحويل اموال الى أقاربهم في العراق.

٢٢- وظلت معدلات البطالة المرتفعة تمثـّل مشكلة رئيسية في منطقة الإسكوا خاصة في بلدان الاقتصادات الأكثر تنوعا. وساهم ارتفاع معدلات النمو السكاني طوال عدة سنوات في ازدياد عدد الوافدين الجدد الى سوق العمل وارتفاعه الى مستويات تتجاوز قدرة هذه الاقتصادات على استيعابها استيعاباً كاملاً. وعلاوة على ذلك، تضاءلت فرص العمل المتوفرة خارج الحدود الوطنية. كما أن العمالة المستترة أصبحت سائدة، خاصة في البلدان التي يمثـّل فيها القطاع العام واحدة من جهات العمل الرئيسية مثل مصر والأردن والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية. وسجلت الجمهورية اليمنية، والضفة الغربية وقطاع غزة، أعلى معدلات البطالة في منطقة الإسكوا، حيث بلغت ٣٠ في المائة حسب تقديرات عام ١٩٩٥. ويـُعزى ارتفاع معدل البطالة في الجمهورية اليمنية الى ارتفاع معدلات النمو السكاني، وعودة عدد كبير من المغتربين من بلدان مجلس التعاون الخليجي في الفترة ١٩٩٠-

١٩٩١، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وتخفيض النفقات الحكومية في عام ١٩٩٥. بينما يُعزى ارتفاع معدل البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة الى ارتفاع معدلات النمو السكاني، ولجوء اسرائيل في حالات متكررة الى إغلاق هذه الأراضي في وجه ما يزيد على ٥٠ ألف عامل فلسطيني، وعودة المغتربين من بلدان الخليج، والتأخير في تنفيذ مشاريع الاعمار الرئيسية. وظلت معدلات البطالة مرتفعة كذلك في مصر والأردن في عام ١٩٩٥ فبلغت حوالي ١٥ في المائة. وقد عمدت الحكومة في البلدين الى الحد من النفقات الحكومية في السنوات القليلة الماضية في اطار تنفيذ الإصلاح الاقتصادي. وتنفّذ حكومة البلدين سياساتٍ اقتصادية تشجّع القطاع الخاص على استيعاب الأعداد الكبيرة من الوافدين الجدد الى سوق العمل، ويقدر عددهم في مصر بحوالي ٥٠٠ ألف سنوياً. كذلك تعاني الجمهورية العربية السورية من ارتفاع نسبة البطالة، لكن بمعدلات أدنى من مصر والأردن.

٢٣- ورغم أن بلدان مجلس التعاون الخليجي بلدان مستقبِلة للعمالة، فإن بعضها يشهد ارتفاعاً في معدلات البطالة بين السكان الأصليين. ومن العوامل التي تساهم في هذه الظاهرة ارتفاع معدلات النمو السكاني ارتفاعاً كبيراً وميل المواطنين الذين يدخلون سوق العمل الى الإشتغال في القطاع العام الذي أصبحت فرص العمل فيه قليلة نتيجة لسعي الحكومات الى تخفيض مشاركتها في التنمية الاقتصادية كي تفسح المجال أمام اضطلاع القطاع الخاص بدور أكبر، وعدم مطابقة مؤهلات الباحثين عن العمل للمهارات التي تتطلبها الوظائف المتوفرة.

٢٤- وأثر ارتفاع أسعار النفط ومعدلات النمو تأثيراً ايجابياً على صادرات وواردات المنطقة (باستثناء العراق) في عام ١٩٩٥، عوض الآثار السلبية لاستمرار العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق. وتشير التقديرات الى أن الصادرات ارتفعت بنسبة ٨ر٤ في المائة بينما ارتفعت الواردات بما يزيد قليلاً عن ٩ر٢ في المائة. ومثّلت صادرات بلدان مجلس التعاون الخليجي التي بلغت قيمتها ٩٧ مليار دولار، ٨٨ في المائة من مجموع صادرات المنطقة. ويمثل هذا زيادة قدرها ٨ في المائة على مستويات عام ١٩٩٤ ويعود الجزء الأكبر منها الى ارتفاع أسعار النفط. ومن بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، سجّلت الكويت والمملكة العربية السعودية وقطر زيادات تجاوزت ٩ في المائة في الصادرات. أما بلدان الاقتصادات الأكثر تنوعاً، فتشير التقديرات الى أنها شهدت زيادة كبيرة في صادراتها تجاوزت ٦ر١١ في المائة خلال عام ١٩٩٥ بحيث تعدت قيمتها ٤ر١٢ مليار دولار، ويعود هذا بصورة رئيسية إلى الزيادات الهامة في صادرات لبنان والأردن ومصر. وتعتبر هذه الزيادة استمراراً للزيادة التي بدأت في عام ١٩٩٤ بعد أن كانت صادرات هذه المجموعة من البلدان متجهة نحو الانخفاض منذ عام ١٩٩١.

٢٥- وتشير التقديرات الى أن واردات المنطقة في عام ١٩٩٥ ازدادت بحوالي ٢ر٩ في المائة، بعد أن كانت قد انخفضت انخفاضاً طفيفاً في العام السابق. وازدادت واردات بلدان مجلس التعاون الخليجي حسب التقديرات بحوالي ٦ في المائة بحيث بلغت قيمتها ٦٢ مليار دولار تقريبا، أي ما يعادل حوالي ٨٠ في المائة من الايرادات النفطية لهذه البلدان التي بلغت ٤ر٧٨ مليار دولار في عام ١٩٩٥. وتُعزى هذه الزيادة في الواردات أساساً الى الزيادة في واردات الامارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية والكويت والتي تراوحت بين ما يزيد على ٨ في المائة وما يربو قليلاً على ٥ في المائة حسب التقديرات. ويعتقد أن البحرين هو البلد الوحيد في هذه المجموعة الذي سجل انخفاضاً طفيفاً في الواردات. وتشير التقديرات الى أن بلدان الاقتصادات الأكثر تنوعاً، شهدت هي الأخرى زيادة في الواردات بلغت ٦ر١٦ في المائة بالمقارنة مع مستواها في عام ١٩٩٤. وتشير التقديرات الأولية الى أن واردات هذه المجموعة من البلدان تجاوزت ٣١ مليار دولار في عام ١٩٩٥، غير أن مستويات هذه الزيادة اختلفت من بلد الى آخر. فقد سجلت لبنان ومصر والأردن زيادات كبيرة بلغت نسبتها ١٢ في

المائة وأكثر، بينما سجلت بلدان أخرى في هذه المجموعة زيادات أكثر تواضعاً تراوحت بين أقل من ١ في المائة وحوالي ٥ في المائة. وظل العراق يعاني من آثار العقوبات الاقتصادية التي فرضتها عليه الأمم المتحدة، وذلك رغم عدم توفر البيانات عن تجارته الخارجية.

٢٦- وظلت قدرة المنطقة على تمويل وارداتها من ايرادات صادراتها، محسوبة وفقاً لنسبة الصادرات الى الواردات، عند المستوى ذاته في عام ١٩٩٥ وهو ١٨ر١. وعلى مستوى فئتي بلدان مجلس التعاون الخليجي وبلدان الاقتصادات الأكثر تنوعاً، نجد أن بلدان مجلس التعاون الخليجي حققت زيادة طفيفة في هذه النسبة التي ارتفعت من ٥٣ر١ في عام ١٩٩٤ الى ٥٧ر١ في عام ١٩٩٥ نتيجة لازدياد صادراتها أساساً، في حين أنها انخفضت من ٤٣ر٠ في عام ١٩٩٤ الى ٤٠ر٠ في عام ١٩٩٥ في بلدان الاقتصادات الأكثر تنوعاً وذلك يعود أساساً الى ازدياد وارداتها.

٢٧- وسجل ميزان الحساب الجاري لمجموع بلدان الإسكوا التي توفرت عنها البيانات (وهي الأردن والبحرين والجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية ومصر والكويت) عجزاً بلغ ١ر٧ مليار دولار في عام ١٩٩٤، وهذا يمثل تحسناً على العجز الذي بلغ ١٤ مليار دولار في عام ١٩٩٣. بيد أن أهم تحسن سُجِّل في عام ١٩٩٤ تمثل في انخفاض عجز المملكة العربية السعودية من ٣ر١٧ مليار دولار الى ١ر٩ مليار دولار والذي عكس بالتالي الاتجاه السائد منذ حرب الخليج. وتشير البيانات الأولية لعام ١٩٩٥ الى أن العجز في الحساب الجاري للمملكة العربية السعودية انخفض مرة أخرى في هذا العام وبلغ ٥ مليارات دولار. وحققت الكويت فائضاً في حسابها الجاري بلغ ٣ مليارات دولار في عام ١٩٩٤ مقابل ٢ر٢ مليار دولار في عام ١٩٩٣ نتيجة لاستمرارها في زيادة صادراتها من النفط ولانخفاض الإلتزامات المالية التي تكبَّدتها خلال حرب الخليج. وسجلت بلدان الاقتصادات الأكثر تنوعاً عجزاً في مجموع حساباتها الجارية في عام ١٩٩٤ بلغ مليار دولار بعد أن كانت قد حققت فائضاً في عام ١٩٩٣، ويعود ذلك أساساً الى انخفاض الفائض الذي سجلته مصر من ٣ر٢ مليار دولار الى ٣١ مليون دولار. وسجل كل من الأردن والجمهورية العربية السورية عجزاً في الحساب الجاري، ولو أن عجز الأردن انخفض عن المستوى الذي بلغه في عام ١٩٩٣ بنسبة الثلث تقريباً.

٢٨- وكانت صادرات بلدان الاقتصادات الأكثر تنوعاً من السلع والخدمات أقل من وارداتها في عام ١٩٩٤، ورغم ذلك لم ينخفض العجز في ميزان السلع والخدمات إلا انخفاضاً طفيفاً عن المستويات التي بلغها في عام ١٩٩٣. ويعتمد معظم هذه البلدان على التحويلات في تمويل العجز التجاري العام. وفي عام ١٩٩٤ بلغت التحويلات الى هذه المجموعة من البلدان ٦ر٧ مليار دولار، أي انخفضت عن مستواها في عام ١٩٩٣ البالغ ٩ مليارات دولار. ويعود هذا الانخفاض أساساً الى انخفاض التحويلات الى مصر من ٧ مليارات دولار الى ٤ر٦٢ مليار دولار. وبعد عودة الكويت الى سوق النفط بكامل طاقتها الانتاجية خلال عام ١٩٩٤، حققت بلدان مجلس التعاون الخليجي فائضاً في ميزان السلع والخدمات، رغم استمرار تدفق التحويلات الى الخارج نتيجة لاعتمادها على العمال المغتربين. غير أن مبلغ التحويلات الخارجة من هذه البلدان انخفض انخفاضاً طفيفاً من ٤ر١٨ مليار دولار الى ٧ر١٧ مليار دولار. وأكبر مساهم في هذه التحويلات هو عادة المملكة العربية السعودية حيث بلغت التحويلات الخارجة منها ٢ر١٥ مليار دولار في عام ١٩٩٤.

٢٩- وتشير البيانات الجزئية والأولية لعام ١٩٩٥ الى أن الاحتياطيات الدولية للمنطقة (باستثناء العراق والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية) قد ازدادت بنسبة ٤ر٩ في المائة عمّا كانت عليه في عام ١٩٩٤، فارتفعت من ٧ر٤٥ مليار دولار الى ٥٠ مليار دولار، وذلك نتيجة لارتفاع مستوى

الاحتياطيات في بلدان مجلس التعاون الخليجي وبلدان الاقتصادات الأكثر تنوعاً على السواء. ويعتبر هذا استمراراً للإتجاه الذي بدأ في عام ١٩٩١ نحو زيادة الاحتياطيات الدولية في المنطقة. وتبلغ احتياطيات بلدان مجلس التعاون الخليجي ٢ر٢٤ مليار دولار، أي ما يعادل تقريباً نصف احتياطيات المنطقة، وتمتلك المملكة العربية السعودية أكبر احتياطي في هذه المجموعة من البلدان إذ تبلغ قيمته ٨ر٩ مليار دولار وتليها الامارات العربية المتحدة برصيد قدره ٦ر٧ مليار دولار. وتبلغ احتياطيات بلدان الاقتصادات الأكثر تنوعاً ٩ر٢٥ مليار دولار تمتلك مصر أكبر نسبة منه إذ يبلغ رصيدها ١٨ مليار دولار.

٣٠- وقامت معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي بتخفيض نفقاتها في عام ١٩٩٥ في إطار الاصلاحات الرامية الى تخفيض العجز في ميزانياتها وإنعاش اقتصاداتها التي شهدت انخفاضاً نسبياً في معدلات النمو في عام ١٩٩٤. وتم تخفيض النفقات في موازينها مجتمعة من حوالي ٧٢ مليار دولار في عام ١٩٩٤ الى حوالي ٦٨ مليار دولار في عام ١٩٩٥. وتمكنت بلدان مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات القليلة الماضية من تخفيض العجز في موازينها تدريجياً بفضل تخفيض الإنفاق وارتفاع الايرادات النفطية وغير النفطية. فبعد أن سجل مجموع العجز في موازينها رقماً قياسياً بلغ ٥٧ مليار دولار في عام ١٩٩١، انخفض هذا العجز الى حوالي ٣ر١٧ مليار دولار في عام ١٩٩٤ ثم الى ما يقارب ٦ر٩ مليار دولار في عام ١٩٩٥. واعتمدت معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٩٥ سياسات ترمي الى زيادة الايرادات غير النفطية والحد من الإنفاق. وبهدف زيادة الايرادات غير النفطية، رفعت الأسعار والرسوم على استخدام عدد من المرافق العامة. أما من أجل الحد من الإنفاق، فقد تم تخفيض الدعم وترشيد إنفاق القطاع العام.

٣١- وفي الكويت، ورغم أن ايرادات النفط الفعلية كانت أعلى من المتوقع بنسبة ٢٥ في المائة، والنفقات كانت أدنى من المقرر بنسبة ١٥ في المائة، ظل العجز في الميزانية كبيراً في السنة المالية ١٩٩٥-١٩٩٦ نتيجة للمخصصات التكميلية التي رصدت لمؤسسات حكومية مستقلة. وفي عُمان، من المنتظر أن يؤدي ارتفاع ايرادات النفط الى تخفيض العجز المتوقع في ميزانية عام ١٩٩٥ من حوالي ٣١٢ مليون ريال عُماني (أي ما يعادل ٨١١ مليون دولار) الى ما يقل عن ١٩٢ مليون ريال عماني (أي ما يعادل ٤٩٩ مليون دولار)، وذلك رغم ارتفاع النفقات بحوالي ٥ر٣ في المائة عن المستوى المقرر لها وهو ٢١٥٩ مليون ريال عماني (أي ما يعادل ٦ر٥ مليار دولار). وفي المملكة العربية السعودية، أدى ارتفاع ايرادات النفط بالاضافة الى تطبيق التدابير الرامية الى زيادة الايرادات غير النفطية في عام ١٩٩٥ الى زيادة مجموع الايرادات العامة بحوالي ٩ر٢ مليار دولار على مستواها المقرر في الميزانية والبالغ ١٣٥ مليار ريال سعودي (أي ما يعادل ٥ر٣٦ مليار دولار). وبالتالي انخفضت نسبة العجز في الميزانية الى الناتج المحلي الاجمالي في المملكة العربية السعودية من حوالي ٩ في المائة في عام ١٩٩٤ الى حوالي ٢ في المائة. وفي الامارات العربية المتحدة، لم يؤد ارتفاع الايرادات والحد من الإنفاق الى القضاء على العجز المتوقع في الميزانية الفدرالية لعام ١٩٩٥ والذي يزيد بقليل عن المليار درهم من دراهم الامارات العربية المتحدة فحسب (أي ما يعادل ٢٧٢ مليون دولار)، وإنما أدى كذلك الى فائض في الميزانية بلغ حوالي ٧٠٠ مليون درهم (أي ما يعادل ١٩٠ مليون دولار).

٣٢- واستمرت معظم بلدان الإسكوا ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، في عام ١٩٩٥ السياسات المالية الإنكماشية. وكان من المتوقع أن ينخفض العجز في ميزانية مصر نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي في السنة المالية ١٩٩٤/١٩٩٥ الى النسبة المستهدفة وهي ٢ في المائة. غير أنه يُتوقع أن يؤدي ارتفاع النفقات الجارية الى زيادة في الحد المقرر للعجز في الميزانية والبالغ حوالي ٨ر٨ مليار جنيه مصري (أي ما يعادل ٦ر٢ مليار دولار) بنسبة تقارب ٦ في المائة، وذلك رغم الارتفاع الكبير في

الايرادات العامة من النفط والسياحة. وفي العراق، تمثّل الايرادات النفطية عادة معظم الايرادات العامة، ولكن نظراً الى العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الأمم المتحدة، لجأت الحكومة خلال السنوات القليلة الماضية الى الإقتراض من البنوك لأن ذلك هو الوسيلة الوحيدة المتوفرة لديها لسد الفجوة بين الايرادات والنفقات، مما أدى الى تدهور مستمر في القوة الشرائية للدينار العراقي وساهم في زيادة التضخم الجامح في البلد. وفي الأردن، تشير التقديرات الى أن العجز في الميزانية الذي كان من المتوقع أن يبلغ حوالي ٧٣ مليون دولار في السنة المالية ١٩٩٥ لم يتجاوز هذه التوقعات إلا بقدر قليل بالأرقام الحقيقية. وكان العجز قريباً جدا من الأرقام المتوقعة في الميزانية نتيجة لحصول البلد على جميع المساعدات والمنح المتوقعة تقريبا. وفي لبنان، بلغت النفقات في ميزانية عام ١٩٩٥ ضعف الايرادات تقريباً، الأمر الذي أدى الى تراكم كبير للعجز في الميزانية يُقدر بما يزيد على ٥ر٣ مليار دولار خلال السنوات الخمس الماضية، بحيث ازداد الدين العام بما يعادل ٥ر٧ مليار دولار في عام ١٩٩٥. وفي الجمهورية العربية السورية، استُخدمت الايرادات الضريبية وغير الضريبية لتمويل ما يزيد على ٧٧ في المائة من نفقات ميزانية عام ١٩٩٥. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، ومع استلام السلطة الفلسطينية لمسؤولية تدبير شؤون الضرائب من اسرائيل في عام ١٩٩٥ تمكنت السلطة من جباية حوالي ٧٠ مليون دولار من الايرادات الضريبية استخدمت بالاضافة الى نحو ١٣٠ مليون دولار من مصادر تمويل أجنبية في تغطية العجز في ميزانية عام ١٩٩٥ الذي بلغ حسب التقديرات حوالي ٢٠٠ مليون دولار. وفي الجمهورية اليمنية، تشير التقديرات الأولية للميزانية الفعلية لعام ١٩٩٥ الى أن نسبة العجز في الميزانية الى الناتج المحلي الاجمالي انخفضت من ١٧ في المائة في عام ١٩٩٤ الى ٧ في المائة، ويُعزى ذلك أساساً الى التخفيض الكبير في النفقات لاسيما نفقات الدفاع والدعم.

٣٣- وأما الدين الخارجي لبلدان الإسكوا، باستثناء العراق، فقد ظل في مجموعه خلال عام ١٩٩٥ عند مستوى مماثل لمستواه عام ١٩٩٤، أي عند حوالي ١٨٢ مليار دولار. وبينما انخفض الدين الخارجي لعدد من بلدان الإسكوا مثل الأردن والكويت والمملكة العربية السعودية، ارتفع الدين الخارجي لبلدان أخرى من الأعضاء في الإسكوا مثل مصر ولبنان والجمهورية اليمنية. وانخفض الدين الخارجي للأردن من حوالي ٧ مليارات دولار في عام ١٩٩٤ الى حوالي ٦ مليارات دولار في عام ١٩٩٥ نتيجة لإلغاء عدد من الدائنين ما مجموعه حوالي مليار دولار من ديون الأردن. والدين الخارجي للكويت والمملكة العربية السعودية، والذي يتشكل أساساً من ديون تجارية ذات فوائد مرتفعة نسبياً، انخفض انخفاضاً كبيراً في عام ١٩٩٥ نظرا لقيام الدولتين بتسديد أجزاء كبيرة من الديون التي تكبدتها في أعقاب أزمة الخليج. وزاد الدين الخارجي لمصر ولبنان الى حد كبير في عام ١٩٩٥، فقد ازداد الدين الخارجي لمصر حتى بلغ ٣٣ مليار دولار، أي ازداد بنسبة ٧ في المائة عمّا كان عليه في عام ١٩٩٤ (أي ما يعادل ٣١ مليار دولار)، وارتفع الدين الخارجي للبنان الى حوالي ٣ر١ مليار دولار، أي ازداد بمقدار ٦٨ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٩٤ (أي ما يعادل ٧٧٢ مليون دولار).

٣٤- وفي جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي تقريباً، كانت الزيادة في (ع ٢) (العملة قيد التداول + الودائع الجارية + شبه النقد) خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٥ نتيجة للزيادة في شبه النقد (الودائع الخاصة لأجل وللتوفير) فقد بلغت هذه الزيادة في عدد من البلدان مثل الكويت والامارات العربية المتحدة ما يزيد على ثلثي مجموع الزيادة في عرض النقود. وبلغ عرض النقود في الكويت حوالي ٤ر٧ مليار دينار كويتي (أي ما يعادل ٣ر٢٥ مليار دولار) في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أي ارتفع بحوالي ١٠ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٩٤. وبلغت الزيادة في (ع ٢) في الامارات العربية المتحدة حوالي ٢ر٧ في المائة خلال الفترة نفسها. وفي البحرين وعُمان وقطر كانت هذه الزيادة أقل اذ بلغت حوالي ٥ في المائة و ٥ر٥ في المائة و ٦ر٧ في المائة على التوالي.

٣٥- وفي الأردن، بلغ (ع ٢) حوالي ١ر٥ مليار دينار أردني (٧ر٤ مليار دولار) في نهاية شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أي ارتفع بحوالي ٢ر٦ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٩٤ (٨ر٤ مليار دينار أردني). وتعود هذه الزيادة أساسا الى زيادة قدرها ٥ر٧ في المائة في شبه النقد، وقد سُجل معظم هذه الزيادة في ودائع القطاع الخاص. وفي لبنان، ازداد (ع ٢) بحوالي ١٢ في المائة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٥ وذلك يرجع أساسا الى الزيادة في الائتمانات المقدمة الى القطاع العام.

٣٦- ومن المتوقع أن يمهد نجاح مصر في تخفيض معدل التضخم لديها خلال السنوات القليلة الماضية السبيل لاجراء تخفيضات أخرى في أسعار الفائدة في عام ١٩٩٦. وقد تم تثبيت الجنيه المصري منذ عام ١٩٩١ عندما يتراوح بين ٣ر٣٨ و ٣ر٤٠ جنيه للدولار الواحد. واتخذ البنك المركزي الاردني قراراً في نهاية عام ١٩٩٥ بربط الدينار الأردني بالدولار بدلا من ربطه بمجموعة من العملات الأجنبية، وذلك بهدف تهدئة المخاوف المتعلقة بتخفيض قيمة الدينار الأردني وإعطاء فرصة للمتعاملين بالدينار الأردني للإستفادة من الفرق بين سعر الفائدة على الدينار الأردني وسعر الفائدة على الدولار. وابقى الأردن على سياسة رفع أسعار الفائدة في عام ١٩٩٥، وذلك بغية مكافحة التضخم واجتذاب الودائع بالدينار وليس بالعملات الأجنبية.

٣٧- ومن أجل زيادة الثقة في الليرة اللبنانية وتشجيع المودعين في البنوك على تغيير حساباتهم الى حسابات بالليرة اللبنانية(٦)، أصدرت السلطات اللبنانية مرسوما في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ يلزم جميع بائعي التجزئة بتحديد أسعار سلعهم بالليرة اللبنانية وليس بالدولار. وبهدف ترويج لبنان كمركز مالي، أشارت السلطات على البنوك بتخفيض أسعار الفائدة على الودائع بالعملات الأجنبية والتوفيق بينها وبين الأسعار الدولية. وفي أوائل عام ١٩٩٦، قامت حكومة الجمهورية العربية السورية، في سياق الجهود التي تبذلها من أجل توحيد أسعار الصرف المتعددة لليرة السورية تدريجيا وتحرير سعر الصرف تماما في مرحلة لاحقة، بإصدار مرسوم حددت فيه سعر صرف الليرة السورية عند ٢٣ ليرة للدولار الواحد. ولكن هذا السعر لا يطبق حاليا الا على الايرادات بالعملات الأجنبية لصادرات النفط السورية ولا يمكن أن يستخدمه الا مصرف سوريا المركزي والمصرف التجاري السوري، وذلك ليحل محل السعر الذي كان سائدا حتى الآن وهو ٢ر١١ ليرة سورية للدولار الواحد. وكانت الحكومة قد اعتمدت في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥ سعرا "سياحيا" هو ٤٢ ليرة سورية للدولار الواحد. غير أن ما يسمى بسعر صرف البلدان المجاورة ظل ثابتا عند نحو ٥٠ ليرة سورية للدولار الواحد في عام ١٩٩٥.

٣٨- وفي أوائل عام ١٩٩٦، ألغت الجمهورية اليمنية سعر الصرف الرسمي للريال اليمني وذلك في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي تطبقه. وكان قد جرى تخفيض قيمة الريال اليمني في آذار/مارس ١٩٩٥ من ١٢ ريالا للدولار الواحد الى ٥٠ ريالا للدولار الواحد. وإلى أن تم الغاء سعر الصرف الرسمي كان سعر الريال اليمني في السوق الموازي نحو ١٣٠ ريالا للدولار الواحد. وبدأ البنك المركزي اليمني في اصدار سندات الخزانة في أواخر عام ١٩٩٥ للمساعدة في تمويل العجز في الميزانية وتخفيض السيولة في السوق وبالتالي تخفيض معدل التضخم. وتعتبر السندات التي أُصدرت بمجموعتين حتى الآن خطوة اولى نحو تطوير السوق المالي في اليمن. وفي آذار/مارس ١٩٩٥، تم رفع سعر الفائدة على ودائع التوفير في البنوك من ٩ في المائة الى ٢٢ في المائة.

---

(٦) في نهاية شهر ايلول/سبتمبر ١٩٩٥، كان ما يقارب ثلثي الودائع في البنوك اللبنانية ودائع بدولار الولايات المتحدة الامريكية.

٣٥- وفي الأردن، بلغ (ع ٢) حوالي ١ر٥ مليار دينار أردني (٧ر٤ مليار دولار) في نهاية شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أي ارتفع بحوالي ٦ر٢ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٩٤ (٨ر٤ مليار دينار أردني). وتعود هذه الزيادة أساسا الى زيادة قدرها ٥ر٧ في المائة في شبه النقد، وقد سُجل معظم هذه الزيادة في ودائع القطاع الخاص. وفي لبنان، ازداد (ع ٢) بحوالي ١٢ في المائة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٥ وذلك يرجع أساسا الى الزيادة في الائتمانات المقدمة الى القطاع العام.

٣٦- ومن المتوقع أن يمهد نجاح مصر في تخفيض معدل التضخم لديها خلال السنوات القليلة الماضية السبيل لاجراء تخفيضات أخرى في أسعار الفائدة في عام ١٩٩٦. وقد تم تثبيت الجنيه المصري منذ عام ١٩٩١ عندما يتراوح بين ٣ر٣٨ و ٣ر٤٠ جنيه للدولار الواحد. واتخذ البنك المركزي الاردني قرارا في نهاية عام ١٩٩٥ بربط الدينار الأردني بالدولار بدلا من ربطه بمجموعة من العملات الأجنبية، وذلك بهدف تهدئة المخاوف المتعلقة بتخفيض قيمة الدينار الأردني وإعطاء فرصة للمتعاملين بالدينار الأردني للإستفادة من الفرق بين سعر الفائدة على الدينار الأردني وسعر الفائدة على الدولار. وابقى الأردن على سياسة رفع أسعار الفائدة في عام ١٩٩٥، وذلك بغية مكافحة التضخم واجتذاب الودائع بالدينار وليس بالعملات الأجنبية.

٣٧- ومن أجل زيادة الثقة في الليرة اللبنانية وتشجيع المودعين في البنوك على تغيير حساباتهم الى حسابات بالليرة اللبنانية[٦]، أصدرت السلطات اللبنانية مرسوما في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ يلزم جميع بائعي التجزئة بتحديد أسعار سلعهم بالليرة اللبنانية وليس بالدولار. وبهدف ترويج لبنان كمركز مالي، أشارت السلطات على البنوك بتخفيض أسعار الفائدة على الودائع بالعملات الأجنبية والتوفيق بينها وبين الأسعار الدولية. وفي أوائل عام ١٩٩٦، قامت حكومة الجمهورية العربية السورية، في سياق الجهود التي تبذلها من أجل توحيد أسعار الصرف المتعددة لليرة السورية تدريجيا وتحرير سعر الصرف تماما في مرحلة لاحقة، بإصدار مرسوم حددت فيه سعر صرف الليرة السورية عند ٢٣ ليرة للدولار الواحد. ولكن هذا السعر لا يطبق حاليا الا على الايرادات بالعملات الأجنبية لصادرات النفط السورية ولا يمكن أن يستخدمه الا مصرف سوريا المركزي والمصرف التجاري السوري، وذلك ليحل محل السعر الذي كان سائدا حتى الآن وهو ٢ر١١ ليرة سورية للدولار الواحد. وكانت الحكومة قد اعتمدت في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥ سعرا "سياحيا" هو ٤٢ ليرة سورية للدولار الواحد. غير أن ما يسمى بسعر صرف البلدان المجاورة ظل ثابتا عند نحو ٥٠ ليرة سورية للدولار الواحد في عام ١٩٩٥.

٣٨- وفي أوائل عام ١٩٩٦، ألغت الجمهورية اليمنية سعر الصرف الرسمي للريال اليمني وذلك في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي تطبقه. وكان قد جرى تخفيض قيمة الريال اليمني في آذار/مارس ١٩٩٥ من ١٢ ريالا للدولار الواحد الى ٥٠ ريالا للدولار الواحد. وإلى أن تم الغاء سعر الصرف الرسمي كان سعر الريال اليمني في السوق الموازي نحو ١٣٠ ريالا للدولار الواحد. وبدأ البنك المركزي اليمني في اصدار سندات الخزانة في أواخر عام ١٩٩٥ للمساعدة في تمويل العجز في الميزانية وتخفيض السيولة في السوق وبالتالي تخفيض معدل التضخم. وتعتبر السندات التي أُصدرت بمجموعتين حتى الآن خطوة اولى نحو تطوير السوق المالي في اليمن. وفي آذار/مارس ١٩٩٥، تم رفع سعر الفائدة على ودائع التوفير في البنوك من ٩ في المائة الى ٢٢ في المائة.

---

(٦) في نهاية شهر ايلول/سبتمبر ١٩٩٥، كان ما يقارب ثلثي الودائع في البنوك اللبنانية ودائع بدولار الولايات المتحدة الامريكية.

٣٩- واستمرت الظروف الانكماشية التي تميزت بها الأسواق المصرفية في منطقة الإسكوا خلال الجزء الأكبر من عام ١٩٩٤ حتى النصف الأول من عام ١٩٩٥، بيد أن الوضع تحسن الى حد كبير خلال النصف الثاني من ذلك العام نتيجة لتحسن النشاط الاقتصادي. وساهمت في هذا التطور الزيادة في الايرادات النفطية لبلدان مجلس التعاون الخليجي وايرادات بلدان الإسكوا الأخرى من التجارة في الخدمات ولا سيما السياحة. وأدى الازدياد الملحوظ في النشاط التجاري الى تحقيق أرباح قياسية في معظم بنوك منطقة الإسكوا في عام ١٩٩٥، رغم عدد من العوائق التي كان أهمها الارتفاع النسبي لأسعار الفائدة، وإضطرار البنوك الى الاستمرار في تحديد مخصصات للقروض عديمة الأداء التي قدمتها خلال الثمانينات وأوائل التسعينات، وانخفاض الدخل الناتج عن تجارة الأوراق المالية، واستمرار الضغوط للابقاء على نسب مقبولة دوليا لكفاية رأس المال.

٤٠- غير أن معظم البنوك في البلدان الأعضاء في الإسكوا واصلت مساعيها من أجل تطوير الخدمات المقدمة الى عملائها في عام ١٩٩٥، الأمر الذي أدى الى ارتفاع حصتها من سوق الخدمات المصرفية في المنطقة من ٤٥ في المائة في عام ١٩٩٤ الى ٥٥ في المائة. وتمتعت البنوك في عدد من البلدان الأعضاء في الإسكوا في عام ١٩٩٥ بفوائد الترشيد التي فرضت عليها من قبل السلطات النقدية لا سيما من حيث اندماج البنوك واجراء الاصلاحات الهيكلية. وانتفعت البنوك كذلك من المشاركة في الجهود التي بذلتها الحكومات في مجال الخصخصة وذلك من خلال الاكتتاب وتقديم الخدمات الاستشارية المالية والترتيب لبيع شركات القطاع العام. وأتت عملية الخصخصة في عدد من بلدان الإسكوا، لا سيما مصر وبعض بلدان مجلس التعاون الخليجي، الى تشجيع البنوك في هذه البلدان على تأسيس صناديق مشتركة للاستثمار في الأسهم المحلية والاقليمية على السواء. وبالتالي ازدادت الفرص المتاحة للبنوك لتنويع مصادر دخلها من جهة، والمساهمة في تنمية الأسواق المالية في المنطقة واقامة روابط وثيقة فيما بينها من جهة أخرى.

٤١- وبرزت الأسواق المالية في معظم بلدان الإسكوا في عام ١٩٩٥ كعنصر رئيسي من عناصر النظام المالي لهذه البلدان. وتبين للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى والشركات أن الأسواق المالية وسيلة ملائمة لجمع رأس المال الخاص. وتبين للقطاع العام أن الأسواق المالية قناة ملائمة لعرض أسهم شركات القطاع العام التي يجري تحويلها الى القطاع الخاص. وبالنسبة للقطاع الخاص عموما، تعتبر الأسواق المالية وسيلة هامة لتنويع الاستثمار. ورغم التقدم الذي تم احرازه، فان معظم الأسواق المالية في منطقة الإسكوا لم تتأهل بعد لكي تصنف في فئة الأسواق الناشئة وفقا للمعايير الدولية في عام ١٩٩٥، وذلك لأن هياكلها الأساسية القانونية والإدارية والمؤسسية ليست متطورة بالقدر الكافي لتمكينها من حشد الموارد المالية اللازمة للتنمية وتوزيعها على نحو مرضٍ.

ثانياً- التطورات القطاعية

٤٢- زاد انتاج النفط الخام في الدول الأعضاء في الإسكوا المصدِّرة للنفط في عام ١٩٩٥ بقرابة ١ في المائة، أي ارتفع معدل انتاجه إلى ١٥ر٨٩ مليون برميل في اليوم بعد أن كان ١٥ر٧٥ مليون برميل في اليوم عام ١٩٩٤. ويُعزى ذلك في معظمه الى الزيادات في الانتاج التي حققتها كل من عُمان (٦ر٣ في المائة) والعراق (٥ في المائة) وقطر (٤ر٥ في المائة) والجمهورية العربية السورية (٤ر٣ في المائة) والجمهورية اليمنية (١ر٥ في المائة). ومن جهة أخرى لم يطرأ أي تغيير على انتاج النفط الخام في بقية الدول الأعضاء في الإسكوا إما بسبب القيود المتعلقة بحصص الانتاج في البلدان التي هي أعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) أو بسبب الطاقة الانتاجية المحدودة في بقية الدول المنتجة للنفط في المنطقة.

٤٣- وقد قام عدد من البلدان المنتجة للنفط في المنطقة بإدخال تغييرات في السياسة العامة خلال السنوات القليلة الماضية. فمنذ عام ١٩٩٤ زادت مصر صادراتها من المنتجات المكررة وقللت من تصدير النفط الخام وذلك لزيادة ايراداتها من النفط الى أقصى حد مع الحفاظ في الوقت نفسه على المستوى الحالي للإنتاج. وفي المملكة العربية السعودية كان التغير الأساسي في السياسة العامة زيادة انتاج الخام الخفيف على حساب أنواع أثقل وأرخص من النفط الخام وذلك لزيادة الايرادات الى أقصى حد والإلتزام في الوقت نفسه بالحصة المحددة للمملكة من الانتاج في إطار "أوبك" والتي تبلغ ٨ ملايين برميل في اليوم في المتوسط.

٤٤- وقد انعكس في عام ١٩٩٥ الاتجاه نحو انخفاض أسعار النفط الذي ساد في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٤[٧]. إذ عادت أسعار النفط الى الارتفاع لتبلغ في المتوسط ١٦ر٨٨ دولار من دولارات الولايات المتحدة للبرميل الواحد أي بزيادة نسبتها ٨ر٧ في المائة عن سعره في عام ١٩٩٤ والذي بلغ ١٥ر٥٣ دولار للبرميل. غير أن معظم هذا التعديل حصل خلال النصف الأول من عام ١٩٩٥ عندما ارتفعت أسعار النفط بسبب ازدياد الطلب نتيجة لبرودة الطقس في النصف الشمالي من الكرة الأرضية وقرار "أوبك" في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ مواصلة التقيد بسقف الانتاج طول عام ١٩٩٥، ورفض العراق تنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) الذي يسمح ببيع كميات محدودة من النفط لأغراض انسانية. إلا أن أسعار النفط في عام ١٩٩٥ ظلت تقل بنسبة ١٩ر٦ في المائة عن السعر الذي استهدفته "أوبك" وهو ٢١ دولارا للبرميل، كما أن سعر البرميل لم يتجاوز ٤٧ في المائة من سعره في عام ١٩٨٠ حينما بلغ ٣٦ر٠١ دولار للبرميل. ومن المتوقع أن تبقى أسعار النفط معتدلة في الأجل القصير، ما لم يحدث تغير مفاجيء في العرض، وأن يتراوح متوسطها بين ١٥ و ١٨ دولاراً للبرميل إذ من المتوقع أن يخف الطلب على النفط في العالم مما يعكس تباطؤ النمو الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وزيادة في إمدادات النفط من قِبَل مصادر خارج "أوبك".

٤٥- وقد عادت ايرادات النفط في الدول الأعضاء في الإسكوا المصدرة للنفط، والتي كانت قد انخفضت بنسبة ٥ في المائة في عام ١٩٩٤، الى الارتفاع في عام ١٩٩٥ ويقدر أنها زادت بنسبة ٣ر٩ في المائة فبلغت ٧٨ر٤ مليار دولار بعد أن كانت تبلغ ٨ر٧١ مليار دولار في عام ١٩٩٤. وتُعزى هذه الزيادة في معظمها الى ارتفاع أسعار النفط بنسبة ٨ر٧ في المائة. وزادت ايرادات النفط في جميع البلدان المصدرة للنفط في المنطقة وسُجلت أكبر الزيادات في البلدان التي تمكنت من رفع مستوى انتاج النفط الخام بما في ذلك عُمان (١٤ في المائة) وقطر (١٣ر٧ في المائة) والجمهورية اليمنية (١٠ر٣

---

(٧) متوسط سعر خامات "أوبك" السبعة.

في المائة). وبوجه عام، كانت الزيادة في ايرادات النفط في بقية البلدان المصدرة للنفط في المنطقة متناسبة مع الزيادة في أسعار النفط. ومن حيث ايرادات النفط كانت سنة ١٩٩٥ أفضل سنة بالنسبة للمنطقة منذ عام ١٩٩٢ عندما بلغت ايرادات النفط ٨ر٧٨ مليار دولار.

٤٦- وقد بقيت القدرة التكريرية للبلدان المصدرة للنفط في منطقة الإسكوا دون تغيير مقارنة بمستواها في عام ١٩٩٠ والبالغ ٧٨٩ر٤ مليون برميل في اليوم، حيث أنها بلغت ٧٦ر٤ مليون برميل في اليوم عام ١٩٩٥. وحيث ألغى انخفاض القدرة التكريرية للمملكة العربية السعودية بنسبة ١٠ في المائة، أي من ٨٦ر١ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٩٠ الى ٦٧ر١ مليون برميل في عام ١٩٩٤، أثر الزيادة التي حدثت في القدرة التكريرية للكويت والامارات العربية المتحدة بنسبة ٢٤ في المائة و ١ر٥ في المائة على التوالي خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥. وفي بقية بلدان المنطقة ظلت القدرة التكريرية على حالها خلال هذه الفترة. غير أن عدة بلدان في المنطقة ولاسيما مصر والكويت والامارات العربية المتحدة قد شرعت في تنفيذ عدد من المشاريع لتوسيع قدرتها التكريرية خلال الفترة ١٩٩٧ ٢٠٠٠، وذلك ليس فقط لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية المحلية من المنتجات المكررة وبالتالي تقليل وارداتها ولكن كذلك لرفع مستوى صادراتها من المنتجات المكررة بهدف زيادة ايراداتها النفطية الى أقصى حد والحفاظ في الوقت نفسه على المستوى الحالي لإنتاج النفط. ويضطلع عدد من بلدان الإسكوا حاليا بمشاريع لتوسيع قدرتها التكريرية. غير أن الجهود التي تبذلها هذه البلدان مقيدة بوضعها المالي، لاسيما وأن صناعة النفط قائمة على كثافة رأس المال. ولذا فإن عدة بلدان مثل مصر تفكر في السماح للقطاع الخاص بالمشاركة في هذه الجهود.

٤٧- وتقدر الإحتياطيات النفطية المؤكدة في منطقة الإسكوا في عام ١٩٩٥ بحوالي ٥٧٠ مليار برميل، أي أنها لم تتغير عن مستواها في عام ١٩٩٤. وقد مثلت الاحتياطيات النفطية المؤكدة لمنطقة الإسكوا في عام ١٩٩٥ حوالي ٥٧ في المائة من مجموع احتياطيات العالم وحوالي ٧٤ في المائة من مجموع الاحتياطيات النفطية المؤكدة لبلدان "أوبك".

٤٨- والموارد المائية المحدودة وزيادة الطلب على المياه بسبب الزيادة السكانية السريعة واتساع الأنشطة الانمائية وتدهور نوعية المياه، كلها عوامل تساهم في مشكلة ندرة المياه في منطقة الإسكوا. وما يزيد من تعقيد مشكلة المياه هو أن كميات كبيرة من المياه السطحية والجوفية تؤخذ من الأنهار والطبقات المائية المشتركة بين بلدان داخل منطقة الإسكوا وخارجها. وعلاوة على ذلك، فإن استخدامات الأراضي مثل الري وممارسات الرعي تؤدي الى التصحر كنتيجة لارتفاع مستوى ملوحة التربة والإفراط في الرعي.

٤٩- وللتغلب على ندرة المياه الطبيعية، تقوم بعض بلدان الإسكوا بزيادة مصادر المياه لديها من خلال تحلية مياه البحر والمياه قليلة الملوحة وكذلك من خلال اعادة استخدام المياه العادمة بعد معالجتها. وقد أصبحت المصادر غير التقليدية للمياه من العناصر الرئيسية لتوفير المياه ولاسيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وبالإضافة الى ذلك، بذل العديد من بلدان الإسكوا جهودا هامة في الفترة الأخيرة لصياغة وتنفيذ وتحديث خططها المائية. وقامت بعض بلدان المنطقة مؤخرا بسن قوانين وأنظمة لحماية مصادر المياه الموجودة والتقليل من الآثار السلبية للإفراط في استخدام المياه على كمية المياه ونوعيتها. غير أن هناك حاجة للمزيد من الجهود لتنمية الموارد البشرية في قطاع المياه والتركيز على الادارة المتكاملة للموارد المائية وتقوية الترتيبات المؤسسية.

٥٠- ونظراً الى أن منطقة الإسكوا هي مستورد صاف وكبير للحبوب، فإن التطورات التي تحدث في كميات الحبوب المتوفرة في العالم وأسعارها لها أثر ملحوظ على فاتورة واردات المنطقة من الأغذية. وقد أدى انخفاض انتاج الحبوب في العالم، الى جانب البدء في تطبيق اتفاق "الغات" في عام ١٩٩٥، بالإضافة الى عوامل أخرى، الى ارتفاع كبير في الأسعار العالمية للحبوب. ففي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، بلغ سعر التصدير العالمي للقمح[٨] ٢٠٢ دولار للطن الواحد مقابل ١٦٣ دولارا للطن الواحد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، أي بزيادة نسبتها ٢٤ في المائة. كذلك فإن أسعار الذرة والأرز زادت خلال الفترة نفسها بنسبة ٥٠ في المائة و ٢٧ في المائة على التوالي.

٥١- وتشير التقديرات الأولية لعام ١٩٩٥ إلى أن انتاج منطقة الإسكوا من الحبوب بلغ ٨ر٣٠ مليون طن، أي أنه زاد بنسبة ٧ر٦ في المائة على مستواه في عام ١٩٩٤. ويعود هذا أساساً الى الزيادة الكبيرة التي حدثت في إنتاج مصر من الحبوب والى الظروف المناخية الموائمة في معظم بلدان الإسكوا. وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، تشير التقديرات الى أن انتاج الحبوب زاد في عام ١٩٩٥ بنسبة ٨ر٤ في المائة وبلغ مجموعه ٣ر٤ مليون طن (أساساً من المملكة العربية السعودية) وأنه مثّل قرابة ١٤ في المائة من الانتاج الاجمالي لمنطقة الإسكوا. وفي الاقتصادات الأكثر تنوعاً، تشير التقديرات الأولية الى أن انتاج الحبوب زاد بنسبة ٠ر٨ في المائة وبلغ مجموعه ٥ر٢٦ مليون طن في عام ١٩٩٥. وكانت مصر أكبر منتج للحبوب إذ مثّل انتاجها حوالي ٢ر٥٥ في المائة من اجمالي انتاج الحبوب في منطقة الإسكوا عام ١٩٩٥. وقُدرت نسبة الإكتفاء الذاتي في الحبوب والقمح في منطقة الإسكوا بحوالي ٧ر٥٧ في المائة و ٤ر٥٥ في المائة على التوالي في عام ١٩٩٤ مقابل ٢ر٥٠ في المائة و ٩ر٣٣ في المائة على التوالي عام ١٩٨٠.

٥٢- وفي عام ١٩٩٤، قُدرت قيمة التجارة الزراعية في منطقة الإسكوا بمبلغ ٣ر١٧ مليار دولار، أي ما يمثّل ٩ في المائة تقريباً من التجارة الاجمالية للمنطقة. وزادت التجارة الزراعية بنسبة ٧ر١ في المائة في عام ١٩٩٤ بالمقارنة مع عام ١٩٩٣، وذلك أساساً بسبب الزيادة في الصادرات الزراعية (لا سيما الصادرات غير الغذائية مثل نسيل القطن والحيوانات الحيّة) بنسبة ١١ في المائة، فبلغت ٩ر٢ مليار دولار. وسجّلت الواردات الزراعية زيادة طفيفة بنسبة ٦ر٠ في المائة فبلغت ٤ر١٤ مليار دولار. وقد غطّت الصادرات الزراعية ٤ر٢٠ في المائة فقط من الواردات الزراعية في عام ١٩٩٤ بالمقارنة مع ٥ر١٨ في المائة فقط في عام ١٩٩٣.

٥٣- وزادت الواردات الغذائية بنسبة ٥ر٢ في المائة في عام ١٩٩٤ فبلغت ٨ر١١ مليار دولار كما زادت الفجوة الغذائية بنسبة ٩ر٢ في المائة فبلغت ١٠ مليارات دولار. ويتوقع أن تكون هذه الفجوة قد ازدادت في الفترة ١٩٩٤/١٩٩٥ نتيجة لتحرير التجارة الزراعية العالمية في ضوء تطبيق اتفاق "الغات". ولم تغط الصادرات الغذائية سوى ٨ر١٥ في المائة من الواردات الغذائية في عام ١٩٩٤ مقابل ٢ر١٦ في المائة فقط في عام ١٩٩٣. ومثّلت الواردات الغذائية ٨ر١٢ في المائة من مجموع الواردات في عام ١٩٩٤ في حين أن الصادرات الغذائية لم تمثّل سوى ٢ في المائة من مجموع الصادرات.

٥٤- وواصلت بعض بلدان الإسكوا برامج الإصلاح الاقتصادي للقطاعات الزراعية لديها بدرجات متفاوتة من النجاح في عام ١٩٩٥. ففي مصر قامت الحكومة بتحرير أنشطة انتاج وتسويق المدخلات الزراعية ومعظم المحاصيل. وفي الأردن يجري حالياً إزالة الإعانات المقدمة للمنتجين بالنسبة لجميع المحاصيل وبذلك فإن أسعار القمح والشعير للفترة ١٩٩٤/١٩٩٥ التي كانت مدعومة حتى فترة قريبة، تشير الى

---

(٨) قمح الولايات المتحدة الأمريكية No. 2 hard Winter.

عدم وجود أي دعم لهذه المحاصيل. وتعتزم الحكومة تحرير تجارة الشعير وإلغاء مشاركة القطاع العام تدريجيا في هذه التجارة في المستقبل القريب. ويجري حاليا تنفيذ برامج إصلاح مشابهة في القطاع الزراعي في الجمهورية العربية السورية. وقد بدأت السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة لتوها بناء القدرات المؤسسية اللازمة للقطاع الزراعي وركزت جهودها على إنشاء وزارة للزراعة. وهذه الخطوة ضرورية لتأهيل القطاع الزراعي الفلسطيني.

٥٥- وكان لاتفاق "الغات" أثر على فاتورة الواردات الغذائية لمنطقة الإسكوا، فقد زادت هذه الفاتورة حسب التقديرات الأولية بنسبة ٧ر٨ في المائة في عام ١٩٩٥، ومن المنتظر أن تسجل زيادة سنوية متوسطة بنسبة ٨ر٩ في المائة خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠. وبالإضافة الى ذلك فإن السياسة التجارية الجديدة للإتحاد الأوروبي والمتمثلة في تطبيق نظام سعر الدخول، لا سيما بالنسبة للخضر والفواكه الطازجة، سوف تؤثر سلبيا على صادرات هذه المنتجات الى الاتحاد الأوروبي من بلدان الإسكوا مثل مصر والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية.

٥٦- وكان أداء القطاع الزراعي في مصر جيداً في عام ١٩٩٥. فالتقديرات الأولية تشير الى أن انتاج الحبوب زاد بنسبة ١ر١١ في المائة فبلغ ١٧ مليون طن وأن انتاج القمح زاد بنسبة ٢٨ في المائة فبلغ ٧ر٥ مليون طن، وذلك أساساً بفضل زيادة استخدام أنواع الحبوب الوفيرة الغلة. وتبلغ نسبة الإكتفاء الذاتي من القمح حالياً أكثر من ٥٠ في المائة مقابل ٢٥ في المائة فقط في عام ١٩٨٢. وتهدف الحكومة حالياً الى تحقيق نسبة اكتفاء ذاتي من القمح قدرها ٧٥ في المائة بحلول أواخر التسعينات. ومن المتوقع أن يكون انتاج الأرز قد زاد بمقدار ١١٣ ألف طن ليبلغ ٤ر٧ مليون طن في عام ١٩٩٥ وحدد مستوى التصدير المستهدف بالنسبة للأرز في عام ١٩٩٥ عند ٥٠٠ ٠٠٠ طن مقابل ٢٠٠ ٠٠٠ طن تم تصديرها في السنة السابقة.

٥٧- وفي العراق وبالرغم من وجود ظروف مناخية مواتية فإن التقديرات تشير الى أن انتاج الحبوب انخفض بنسبة ١٠ في المائة فبلغ ٢ر٥ مليون طن في عام ١٩٩٥ وذلك بسبب عدم توفر النقد الأجنبي مما أدى الى انخفاض هام في استخدام المدخلات الزراعية وخصوصاً قطع الغيار والأسمدة ومبيدات الحشرات. وهناك نقص شديد في بعض المواد الغذائية الأساسية وحسب التقديرات فهناك حاجة الى ٢ر٧ مليار دولار لتلبية الإحتياجات من الواردات للفترة ١٩٩٥/١٩٩٦.

٥٨- وفي الأردن تشير التقديرات الأولية الى أن الإنتاج الموحّد للقمح والشعير في عام ١٩٩٥ زاد بحوالي ٨ في المائة فبلغ ١٢٩ ٠٠٠ طن، وذلك بفضل زيادة ملحوظة في المساحة المزروعة. وزاد انتاج العدس بأكثر من الضعف فبلغ ٥ ٠٠٠ طن في حين أن انتاج البطاطس ظل ثابتاً عند ٩٠ ٠٠٠ طن.

٥٩- وفي لبنان، من المتوقّع أن يبلغ الإنتاج الموحّد للقمح والشعير في عام ١٩٩٥ قرابة ٧٣ ٠٠٠ طن مما يمثّل زيادة قدرها ١٠ ٠٠٠ طن على السنة السابقة. غير أن انتاج الحبوب لا يغطي سوى ١٠ في المائة من مجموع الاحتياجات والبلد يعتمد بصورة كاملة على الواردات لتلبية الطلب على الأرز والسكر ومسحوق الحليب. ومن المتوقع أن تبلغ واردات الحبوب، وبالدرجة الأولى القمح، ما مجموعه ٧٥٠ ٠٠٠ طن تقريباً في الفترة ١٩٩٥/١٩٩٦ مما يمثّل زيادة قدرها ٤ في المائة تقريباً بالنسبة لمستواها في الفترة ١٩٩٤/١٩٩٥.

٦٠- وخلال السنوات القليلة الماضية كانت حكومة المملكة العربية السعودية تتّبع سياسة تهدف الى خفض انتاج القمح الى مستوى الطلب المحلي، وذلك أساساً للحفاظ على الموارد المائية المحدودة. وقد قدر انتاج القمح في عام ١٩٩٥ بقرابة ٥ر٢ مليون طن مقابل ٤ر٣ مليون طن في عام ١٩٩٣. ومع ذلك فقد بقي انتاج القمح أعلى من الاحتياجات المحلية ومن المتوقع أن تستمر الصادرات منه في عام ١٩٩٥/١٩٩٦ لتبلغ حوالي ٠٠٠ ٧٠٠ طن. وتشير التقديرات الأولية الى أن انتاج الشعير زاد بشكل طفيف فبلغ ٦ر١ مليون طن بينما انخفضت الواردات بقرابة ٠٠٠ ٢٠٠ طن لتبلغ ٤ ملايين طن.

٦١- وفي الجمهورية العربية السورية، قدّر انتاج الحبوب في عام ١٩٩٥ بستة ملايين طن مما يعني زيادة بنسبة ٨ في المائة على السنة السابقة. وزاد انتاج القمح بمقدار ٠٠٠ ٣٣٠ طن ليبلغ ٤ ملايين طن في حين أن انتاج الشعير قدر بنحو ٦ر١ مليون طن، وهذا يمثّل زيادة بنسبة ١٠ في المائة تقريباً على مستوى انتاج عام ١٩٩٤. وقد أدت محاصيل الحبوب الوفيرة المتتالية الى مشاكل خطيرة فيما يتعلق بالخزن والى الحاجة الى طحن جزء من القمح المنتج محلياً في لبنان.

٦٢- وفي الجمهورية اليمنية قدّر انتاج الحبوب في عام ١٩٩٤ بنحو ٠٠٠ ٧٥٠ طن، أي أنه انخفض بنسبة ٥ر٦ في المائة تقريباً عن مستواه في عام ١٩٩٣. وقدرت واردات الحبوب في عام ١٩٩٥ بما مجموعه ٢ مليون طن مما يمثّل زيادة بنسبة ١٩ في المائة على السنة السابقة.

٦٣- وسجل قطاع الصناعة التحويلية في منطقة الإسكوا باستثناء العراق والضفة الغربية وقطاع غزة، معدل نمو بلغ تقريبا ٦ر٣ في المائة في عام ١٩٩٥ مقابل أكثر من ٤ في المائة في عام ١٩٩٤ وأقل بقليل من ٣ في المائة في عام ١٩٩٣. وتعود التقلبات في النمو في هذه الفترة أساساً الى التقلبات في قطاع النفط.

٦٤- وما زالت برامج التكييف الهيكلي وسياسة إصلاح القطاعات العامة تؤثر على أداء قطاع الصناعات التحويلية لاسيما في الاقتصادات الأكثر تنوعا. كما تأثر التوسع في قطاع الصناعة التحويلية بارتفاع قيمة الإنتاج وقيمة صادرات المنتجات الرئيسية مثل المواد البتروكيميائية والأسمدة والألومنيوم والمنسوجات. وقد كان استمرار الإنتعاش الاقتصادي في اقتصادات السوق المتقدمة والتي هي أسواق رئيسية للتصدير، حافزاً لهذا التوسع.

٦٥- وقد ظل النمو في قطاع الصناعة التحويلية في بلدان منطقة الإسكوا مقيداً بالحواجز التجارية في الأسواق الرئيسية (مثل الاتحاد الأوروبي) وخصوصاً بالنسبة لمنتجات التصدير الرئيسية مثل المواد البتروكيميائية والألومنيوم والأسمدة، وبصعوبة فتح أسواق جديدة للتصدير وكذلك الحفاظ على الأسواق الموجودة نظراً الى تزايد المنافسة الدولية، لاسيما من منتجات شرق آسيا. وقد ظل النقص في القدرة على توليد الكهرباء في العديد من بلدان المنطقة يمثّل عقبة رئيسية أمام النمو في قطاع الصناعة التحويلية خصوصاً وأن معظم الحكومات تعمل في ظل ميزانيات مخفضة بصورة متزايدة وتواجه بعض الصعوبات في تمويل بناء منشآت رئيسية لتوليد الكهرباء. ومن ضمن العوامل المعيقة الأخرى انخفاض الإستثمار العام في مشاريع الصناعة التحويلية في معظم البلدان لا سيما وأن القطاع الخاص مازال غير قادر على تعويض تخفيض مساهمة القطاع العام بصورة كافية. وفي العديد من البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا ظلت الوتيرة البطيئة للإصلاحات الاقتصادية وتحرير التجارة تجبر القطاع الخاص على العمل بأقل من طاقته بكثير. وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي تشير التقديرات الى أن معدل النمو في ايرادات الصناعة التحويلية (القيمة المضافة) في عام ١٩٩٥ بقي في مستوى السنة السابقة حيث بلغ في المتوسط ٦ر٣ في المائة بالقيمة الحقيقية مقابل ٦ر٢ في المائة في عام ١٩٩٣. ويُعزى النمو

في هذا القطاع أساساً الى الزيادة التي حصلت في صادرات المنتجات القائمة على النفط وخصوصاً منها المواد البتروكيميائية والأسمدة والميثانول والألومنيوم. كما جاء ذلك النمو نتيجة للتوسع في الأنشطة الداخلية غير النفطية للقطاع الخاص. وفي عام ١٩٩٦ من المتوقع أن يستمر التوسع في الصناعات الموجهة نحو التصدير نظراً الى وجود آفاق نمو جيدة في أسواق التصدير الأساسية. ومن المتوقع أن يستمر النمو في صناعات أخرى مثل الأغذية والمشروبات وأن يتباطأ في القطاعات التي تتأثر بنفقات القطاع العام.

٦٦- وفي البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً وباستثناء العراق والضفة الغربية وقطاع غزة فإنه يقدر أن الأداء العام في الصناعة التحويلية في عام ١٩٩٥ قد حقق معدل نمو يبلغ حوالي ٣ر٦ في المائة بالمقارنة مع ٥ في المائة في عام ١٩٩٤ و ٣ر٦ في المائة في عام ١٩٩٣. وكانت الجمهورية اليمنية البلد الوحيد الذي سجل تدهوراً كبيراً في أدائه في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥. وكان السبب في ذلك أساساً الاشتباكات المسلحة التي شهدها البلد في عام ١٩٩٤.

٦٧- وقد كان أداء النمو متبايناً باختلاف الصناعات في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. فقد واصلت بعض القطاعات ازدهارها وخصوصاً قطاع التصدير في صناعة النسيج والملابس في مصر والجمهورية العربية السورية. وقد كان الحافز لذلك جزئياً تركيز سياسات الإصلاح الحكومية في الفترة الأخيرة على تشجيع استراتيجية صناعية متجهة نحو الخارج. وفي لبنان توسعت صناعات مواد البناء بسرعة لتلبية احتياجات أعمال التعمير الكبيرة في البلد. وعملت مصانع الاسمنت بكامل طاقتها خلال عام ١٩٩٥ وتوجد خطط لتوسيع ورفع مستوى عمليات الانتاج. والتوسع في الصناعة التحويلية في الاقتصادات الأكثر تنوعا في منطقة الإسكوا في عام ١٩٩٦ سوف يعتمد إلى حد بعيد على إيجاد أسواق جديدة للتصدير وعلى التقليل من القيود المفروضة على توريد المدخلات المحلية للصناعات التحويلية. وهذا ينطبق بصفة خاصة على صناعات النسيج والملابس والأغذية في مصر والجمهورية العربية السورية. كما سيتوقف على تنفيذ خطط لتجديد المرافق القديمة وتركيب تكنولوجيات جديدة خصوصاً في لبنان بهدف المساعدة على تحسين القدرة التنافسية لمنتجاته في السوق الدولية. كما سيعتمد التوسع في الصناعة التحويلية الى حد بعيد على قدرة الحكومات في بلدان الاقتصادات الأكثر تنوعا على الإسراع بتنفيذ الاصلاحات الموعود بها خصوصاً في مصر والأردن والجمهورية العربية السورية.

٦٨- وقد انضمت معظم البلدان في المنطقة، أو أنها تستعد للإنضمام، الى منظمة التجارة العالمية لربط اقتصاداتها بالسوق العالمية والمساعدة في إنعاش اقتصاداتها. وقد يساعدها ذلك على الوصول الى سوق ضخمة وتحسين آفاق التنمية لديها، ويؤهلها للحصول على مساعدة مالية وانمائية. وتتطلب جميع هذه التحديات تعجيل الوتيرة التي يتم بها تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وإلغاء القيود وتعجيل عملية إعادة تشكيل الهياكل الصناعية وتشجيع المنافسة على الصعيد الوطني. ولا يمكن تحقيق التنمية الصناعية المستدامة في منطقة الإسكوا إلا في إطار بيئة اقتصادية مناسبة لجلب الإستثمارات الطويلة الأجل. ويمكن تحقيق ذلك جزئياً من خلال ايجاد مناخ مناسب للإستثمار للقطاع الخاص، وتشجيع ترتيبات التعاون التجاري ذات الجدوى داخل منطقة الإسكوا ومع البلدان المجاورة. كما أن احراز المزيد من التقدم في عملية السلام سيساعد على تحسين آفاق التنمية في قطاع الصناعة التحويلية.

٦٩- واستمرت في عام ١٩٩٥ التحديات المزمنة القائمة التي تواجه قطاع النقل في منطقة الإسكوا. ومن ضمن هذه التحديات الإنتهاء من إعادة بناء وتأهيل الشبكات التي تضررت خلال الحروب والصراعات الأهلية التي أصابت المنطقة خلال العقد الأخير؛ وتوحيد المواصفات الفنية ومواءمة اجراءات عبور

الحدود، وإزالة الحواجز غير المادية أمام التجارة والنقل؛ وتحسين صيانة البنية التحتية والمعدات الموجودة، وهو ما لا يعتبر من مجالات الأولوية للتمويل العادي كما هو الحال في بلدان نامية أخرى.

٧٠- غير أنه خلال القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا لعام ١٩٩٥، اعتُبرت مشاريع النقل أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعاون الاقليمي. وفي الوقت الراهن تقوم بعض البلدان في المنطقة ببحث امكانية انشاء شبكة سكك حديدية شبه اقليمية لربط المنطقة بشمال افريقيا وأوروبا. كما يجري التفاوض حالياً بين مصر وممولين محتملين بشأن تشييد جسر يتسع للطرق البرية والسكك الحديدية على قناة السويس. كما تجري صياغة مشاريع لتطوير الموانىء والمطارات في منطقة خليج العقبة فيما بين البلدان المجاورة ومن المتوقع أن تتلقى هذه المشاريع دعماً مالياً من بلدان مانحة ومؤسسات مالية مختلفة.

٧١- ويعكس توسيع وتطوير عدد من المطارات الدولية في بلدان الإسكوا أهمية النقل الجوي في المنطقة. وقد قامت البحرين والأردن وقطر بتحسين المرافق والخدمات الخاصة بالمسافرين في مطاراتها الدولية لتستجيب للزيادة المتوقعة في حركة النقل الجوي في السنوات القادمة.

٧٢- وستتحدد الآفاق الاقتصادية لعام ١٩٩٦ في بلدان مجلس التعاون الخليجي في معظمها بما يحدث من تطورات في قطاع النفط نظراً الى الحصة المهيمنة لهذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي لهذه البلدان وصادراتها والايرادات العامة. وتشير الدلائل الى أن الأسعار الدولية للنفط لن تسجل في عام ١٩٩٦ سوى زيادات متواضعة، إن وجدت. وبالإضافة الى ذلك فإن انتاج النفط أصبح قريباً من الطاقة الإنتاجية في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي وبالتالي يُتوقع ألا تحدث سوى زيادات هامشية في الإنتاج. وتشير الميزانيات الحكومية لعام ١٩٩٦ الى فرض قيود على الإنفاق. ومن المتوقع أن تبقى الخصخصة محدودة بدرجة كبيرة، ومن ثم فإن المتوقع من القطاع الخاص ألا ينمو إلا بقدر متواضع. وبشكل عام يمكن التوقع أن يكون معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لبلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٩٦ كمجموعة، دون مستواه في عام ١٩٩٥.

٧٣- أما بالنسبة لبلدان الاقتصادات الأكثر تنوعا في منطقة الإسكوا فبالرغم من أن النفط يشكّل مصدراً هاماً للعملة الأجنبية بالنسبة للبعض من هذه البلدان، فإن استجابة القطاع الخاص للإصلاح الاقتصادي والتشجيع من قِبل الحكومة ستحدد الآفاق الاقتصادية لعام ١٩٩٦. وهناك ما يشير الى أن دور القطاع الخاص سيتعزز بصورة كبيرة في بلدان الاقتصادات الأكثر تنوعا نظراً الى التشريعات المتعلقة بالإستثمار والزيادة الهامة المتوقعة في وتيرة برنامج الخصخصة في مصر التي تعتبر أكبر اقتصاد على الاطلاق ضمن هذه المجموعة من البلدان. ويُنتظر أن تؤثر الفوائد المتوقعة من مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا والمؤتمر الأوروبي المتوسطي، اللذين عُقدا في عمّان وبرشلونة على التوالي خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٥، تأثيرا ايجابيا على النمو الاقتصادي والتطورات التجارية في الاقتصادات الأكثر تنوعا في المنطقة. ويتوقع أن يكون معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للإقتصادات الأكثر تنوعاً كمجموعة في عام ١٩٩٦ أعلى من المستوى الذي تحقق في عام ١٩٩٥. والتوصل الى تسوية سلمية شاملة في الشرق الأوسط، إذا ما تحققت بالفعل، يمكن أن يعطي دفعة هائلة لثقة المستثمرين من القطاع الخاص في المنطقة سواء كانوا محليين أم أجانب.

ثالثاً- التطورات الاجتماعية

٧٤- استمر ارتفاع معدل النمو السكاني والتوسع الحضري السريع في منطقة الإسكوا. وهذه الظاهرة، الى جانب عدم الاستقرار السياسي واستمرار التباين في الدخول واتساعه بين بلدان منطقة الإسكوا وفي داخل كل بلد منها، قد ساهمت في زيادة الفقر والبطالة لاسيما في المناطق الحضرية.

٧٥- وقد قُدِّر عدد سكان منطقة الإسكوا بحوالي ٣ر١٤٣ مليون نسمة في منتصف عام ١٩٩٤، أي ما يمثِّل زهاء ٥ر٢ في المائة من سكان العالم (٦ر٥ مليار نسمة). وخلال الاثني عشر شهراً السابقة زاد عدد السكان بحوالي ٥ر٣ مليون نسمة ومن المتوقع أن يزيد بحوالي ٥ر٣ مليون نسمة أخرى أو ٤ في المائة من الزيادة السنوية في العالم (٨٧ مليون نسمة) خلال الإثني عشر شهراً اللاحقة لكي يبلغ ٢ر١٥٠ مليون نسمة في أواسط عام ١٩٩٦.

٧٦- ويختلف معدل النمو السكاني السنوي اختلافاً كبيراً بين بلدان الإسكوا. ففي الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦ كان أعلى معدل نمو سكاني هو الذي سجل في الكويت (٧ر٠٧ في المائة سنويا) وأدنى معدل هو الذي سجل في مصر وقطر (٧٩ر١ و ٣١ر١ في المائة سنويا على التوالي). ونظراً الى أن التغير السريع في حجم سكان الكويت نتج أساساً من تدفقات المهاجرين من المواطنين وغير المواطنين الذين عادوا الى البلاد بعد أزمة الخليج، فمن المتوقع أن يحدث تباطؤ في النمو السكاني للكويت في المستقبل القريب. وبالإضافة الى ذلك فقد كان للضفة الغربية وقطاع غزة أيضا معدل نمو سكاني مرتفع (٩١ر٣ في المائة سنويا) ويتصل هذا النمو المرتفع بارتفاع معدلات الخصوبة نسبياً في قطاع غزة وتدفقات الهجرة الى داخل الضفة الغربية وقطاع غزة بعد بداية عملية السلام في الشرق الأوسط.

٧٧- وفي منتصف عام ١٩٩٤، كان ٧٢ر٤٠ في المائة من مجموع سكان منطقة الإسكوا دون سن الخامسة عشرة وكان ٤٧ر٣ في المائة فوق سن ٦٥ عاماً. وبحلول منتصف عام ١٩٩٦ يتوقع أن يكون ٣٦ر٤٠ في المائة من مجموع السكان دون سن الخامسة عشرة و ٤٥ر٣ في المائة فوق سن ٦٥ عاماً. ويعني هذا حدوث تقلص طفيف في قاعدة الهرم السكاني لمنطقة الإسكوا خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦ ولكن بدرجات متفاوتة بين مختلف البلدان. وفي منتصف عام ١٩٩٤ سجل اليمن رقماً قياسياً إذ كان ٥١ في المائة من سكانه دون سن الخامسة عشرة. كذلك سجلت الجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وقطاع غزة مستويات مرتفعة (٤٩ و ٤٨ في المائة على التوالي). ومن جهة أخرى كان أدنى مستوى سجِّل في المنطقة هو الذي سجل في قطر (٢٦ في المائة) وكان لبلدان مجلس التعاون الخليجي عموماً مستويات منخفضة يفسِّرها وجود عدد كبير من غير المواطنين في سن ١٥ عاماً فأكثر يعملون في هذه البلدان.

٧٨- وبلغ معدل المواليد الخام بالنسبة لمجموع السكان في منطقة الإسكوا ٣ر٣١ لكل ١٠٠٠ في منتصف عام ١٩٩٤، وهو بالتالي يتجاوز المعدل الذي سجل في المناطق النامية من العالم (٢٥ لكل ١٠٠٠ في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥) ويبلغ أكثر من ضعف معدل المواليد الخام المسجل في المناطق المتقدمة من العالم (١٣ لكل ١٠٠٠ في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥). وبحلول منتصف عام ١٩٩٦ يتوقع أن يبقى الوضع على حاله وأن يبلغ معدل المواليد الخام لمنطقة الإسكوا ١ر٣٠ لكل ١٠٠٠ من السكان.

٧٩- ومعدل الخصوبة الكلي هو المؤشر الأساسي للخصوبة الذي يعكس مستوى الخصوبة لبلد ما أو منطقة معينة. وفي منتصف عام ١٩٩٤ بلغ معدل الخصوبة الكلي لمنطقة الإسكوا ٦ر٤ من المواليد

للمرأة الواحدة ومن المتوقع أن ينخفض بحلول منتصف عام ١٩٩٦ الى ٥ر٤ من المواليد للمرأة الواحدة؛ ويُعزى هذا الإنخفاض في الخصوبة الى انخفاض مستوى الخصوبة في أكثر البلدان سكاناً، أي مصر، وكذلك الى انخفاض مستوى الخصوبة في الجمهورية العربية السورية والأردن. ولدى بلدان منطقة الإسكوا معدلات خصوبة كلية عالية نسبياً، غير أن هذه المعدلات تختلف بين البلدان والمناطق؛ ففي منتصف عام ١٩٩٤ بينما حافظت اليمن والضفة الغربية وقطاع غزة وعُمان والكويت والمملكة العربية السعودية على معدل خصوبة كلي يتراوح بين ٦ و ٥ر٧ من المواليد لكل امرأة من المواطنات، بلغ هذا المعدل أقل من ٤ في مصر وأقل من ٣ في لبنان. ومن المتوقع أن يستمر هذا الوضع في منتصف عام ١٩٩٦ حيث سيبلغ معدل الخصوبة الكلي أعلى مستوى له في اليمن (٥ر٧ من المواليد للمرأة الواحدة) وأدنى مستوى له في لبنان (٧٦ر٢ من المواليد للمرأة الواحدة).

٨٠- وفي منتصف عام ١٩٩٤ بلغ معدل الوفيات الخام بالنسبة لمنطقة الإسكوا ٩٨ر٦ وفاة لكل ١٠٠٠ من السكان أي أقل من معدل الوفيات الخام للعالم (٣ر٩ وفاة لكل ١٠٠٠ من السكان خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥) وكذلك أقل من معدل الوفيات الخام للمناطق المتقدمة النمو في العالم (١ر١٠ وفاة لكل ١٠٠٠ من السكان خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥). وقد جاء هذا نتيجة لحدوث انخفاضات كبيرة في جميع الفئات العمرية وخصوصاً في بلدان مجلس التعاون الخليجي ولعدم حدوث أية تغييرات هامة مقابلة في الهيكل العمري مثل التي حدثت في المناطق المتقدمة النمو. وبحلول منتصف عام ١٩٩٦ من المتوقع أن ينخفض معدل الوفيات الخام لمنطقة الإسكوا الى ٨٢ر٦ وفاة لكل ١٠٠٠ من السكان.

٨١- وبلغ معدل وفيات الرضّع في منطقة الإسكوا ٣٨ر٥٨ لكل ١٠٠٠ خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦ (٢٤ر٦١ لكل ١٠٠٠ بالنسبة للذكور و ٣٢ر٥٥ لكل ١٠٠٠ بالنسبة للإناث). وفي منتصف عام ١٩٩٤ كانت هناك اختلافات كبيرة في معدلات الوفيات بين بلدان منطقة الإسكوا. ففي العراق بلغ هذا المعدل رقماً قياسياً بلغ أكثر من ٩٠ وفاة لكل ١٠٠٠، يليه اليمن بأكثر من ٨٠ وفاة لكل ١٠٠٠. ومن جهة أخرى سجلت الكويت أدنى مستوى حيث بلغ هذا المعدل أقل من ١٦ وفاة لكل ١٠٠٠ وبحلول منتصف عام ١٩٩٦ من المتوقع أن يسود هذا الوضع مع وجود أعلى مستوى في العراق (٩٤ر٩١ لكل ١٠٠٠) وأدنى مستوى في الكويت (٩ر١٥ لكل ١٠٠٠).

٨٢- وتمر المستوطنات البشرية في منطقة الإسكوا بمرحلة هامة من مراحل نموها، حيث تواجه تحديات التغيرات الديموغرافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية السريعة التي تؤثر على هيكلها وشكلها وعلى دورها الفعلي والممكن في تحقيق النمو والمحافظة عليه. ويفرض التوسع الحضري السريع ضغوطاً هائلة على هذه المستوطنات إذ أن عليها أن تستوعب باستمرار أعداداً متزايدة من الناس يحتاجون الى ما يكفيهم من سكن ومرافق أساسية ودخل وخدمات اجتماعية.

٨٣- وزاد عدد سكان الحضر في منطقة الإسكوا من ٢٢ في المائة فقط من مجموع السكان في عام ١٩٥٠ الى ٣٥ في المائة في عام ١٩٦٥ و ٤٧ في المائة في عام ١٩٨٠ و ٥٣ في المائة في عام ١٩٩٣، ومن المتوقع أن يبلغ ٥٨ في المائة من مجموع السكان في نهاية القرن. وخلال العقد الماضي سجلت جميع بلدان الإسكوا، باستثناء الامارات العربية المتحدة، معدلات لنمو سكان الحضر أعلى من معدلات النمو لمجموع السكان لديها.

٨٤- والتوسع الحضري ليس نتيجة الزيادة الطبيعية للسكان والهجرة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية فحسب؛ فقد تأثر كذلك بالتدفق السكاني الكبير الذي حدث بين البلدان المرسلة لليد العاملة

والبلدان المستقبلة لها في منطقة الإسكوا، مما أوجد بدوره مجموعة كاملة من الأنشطة التي لها صلة بالمدن والحضر لدى الطرفين.

٨٥- وبالرغم من بعض الإختلافات على المستويين الوطني والمحلي فإن أثر التوسع الحضري على المناطق الحضرية وخصوصاً على المدن الكبرى قد تمثّل في ازدهار أنشطة بناء المساكن الى جانب الأثر المزدوج لارتفاع أسعار الأراضي والمساكن. وخلال الفترة ١٩٨١-١٩٩١ زاد المعروض من الوحدات السكنية في كامل منطقة الإسكوا بمعدل يتراوح بين ٤ في المائة و ٥ في المائة سنويا يكافيء تقريباً معدل النمو السكاني واتجاهات التوسع الحضري التي شوهدت خلال هذه الفترة. وفي حين أن البيانات المتعلقة بأسعار السكن وأسعار الأراضي غير متوفرة في المنطقة في شكل موحّد يسمح بتقييم مدى القدرة على شراء السكن فإنه يمكن القول بأن السكن الملائم في مدن مثل عمّان أو القاهرة أو صنعاء أو بيروت أو دمشق ما زال بعيداً عن متناول فئة متزايدة من ذوي الدخل المنخفض. ويتبدى ذلك في التزاحم وعدم تعويض وحدات سكنية هي أصلاً دون المستوى المطلوب، وانتشار المستوطنات العشوائية، في الوقت الذي ترتفع فيه معدلات الشواغر في المساكن الفخمة في مدن مثل عمّان والقاهرة ودمشق وبيروت. ففي القاهرة يُقدر العجز في المساكن بحوالي ٢٦٥ ٠٠٠ وحدة سكنية سنويا للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ في حين أن التقديرات تشير الى وجود ١ر٨ مليون وحدة سكنية شاغرة في مصر. كذلك تحتاج مدينة عمّان الى ١٣ ٠٠٠ وحدة سكنية في السنة للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠، بينما يقدر معدل الشغور فيها بحوالي ١٤ في المائة من عدد المساكن الموجودة.

٨٦- وفي المقابل يعكس ارتفاع معدلات الشواغر في بلدان مجلس التعاون الخليجي جانباً مختلفاً من مشكلة الإسكان. فقد تراوحت نسبة الوحدات الشاغرة الى العدد الاجمالي للمساكن الموجودة بين ٦ في المائة في الكويت وما يصل الى ١٥ في المائة في الامارات العربية المتحدة بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩١. وهذا يدل على اعتماد هذه البلدان على اليد العاملة المغتربة مما يجعلها سريعة التأثر بالتقلبات في سوق العمل كما شوهد خلال فترة الكساد التي مرت بها هذه البلدان في منتصف الثمانينات. وبالتالي فإن جهودها لتخطيط التوسع الحضري الفعّال وتقديم الخدمات العامة بشكل فعال، بما في ذلك انشاء مشاريع سكنية كبيرة يمكن أن تؤدي الى فائض في الخدمات الحضرية إذا حدث انخفاض كبير في عدد المغتربين.

٨٧- وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي يتوفر لنسبة تتراوح بين ٧٥ في المائة و ٩٠ في المائة من الأسر امكانية الوصول الى المياه وشبكات صرف المياه والكهرباء؛ وأكثر من ٩٥ في المائة من المساكن في هذه البلدان مجهزة بمطابخ وحمامات. غير أن الأرقام المقابلة هي أدنى بكثير في بلدان الاقتصادات الأكثر تنوعاً التي دخل الفرد فيها أقل بكثير. وبالاضافة الى ذلك فإن الأرقام الاجمالية تخفي اختلافات هامة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية وكذلك تبايناً مكانيا داخل المناطق الحضرية نفسها. وتفتقر المستوطنات العشوائية في صنعاء والحديدة في اليمن وفي الضفة الغربية وقطاع غزة وفي بيروت وبغداد وعمّان والعقبة، وعلى سبيل المثال لا الحصر، الى السكن الملائم والمرافق الصحية وخدمات جمع النفايات مما يؤدي الى مشاكل بيئية خطيرة تتجاوز حدود هذه المستوطنات غير الرسمية.

٨٨- وقد ازداد تدهور الظروف البيئية في أجزاء كثيرة من دول الإسكوا في عام ١٩٩٥. وكان من بين أسباب هذا التدهور البيئي النمو السكاني السريع وتطبيق سياسات اقتصادية واجتماعية غير سليمة وضعف الأجهزة التنظيمية والادارية وقلة الوعي العام. وقد وضعت معظم دول الإسكوا استراتيجيات أو خططاً لمكافحة التدهور البيئي وتحقيق التنمية المستدامة، أو أنها بصدد القيام بذلك. غير أن القيود المالية وتقليص الإنفاق العام تعرقل فيما يبدو تنفيذ هذه الاستراتيجيات والخطط.

جدول- المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية لمنطقة الإسكوا، ١٩٩٣-١٩٩٥

	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥[أ]
الناتج المحلي الاجمالي (بمليارات دولارات الولايات المتحدة)[ب] بأسعار عام ١٩٩٢ الثابتة	٢٧٦ر٧	٢٧٨ر٩	٢٨٦ر٧
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية)[ب]	٢ر٧	٠ر٨	٢ر٨
السكان في منطقة الإسكوا[ب] (بالمليون)	١١٢ر٣	١١٥ر٣	١١٨ر٤
معدل النمو السكاني (نسبة مئوية)[ب]	٢ر٤٦	٢ر٦٧	٢ر٦٨
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (دولارات الولايات المتحدة)[ب]	٢٤٦٣	٢٤١٨	٢٤١٩
الدين الخارجي (بمليارات دولارات الولايات المتحدة)[ب]	١٨٦	١٨٢	١٨٠
مدفوعات خدمة الديون (بمليارات دولارات الولايات المتحدة)	٢٤	٣٠	٢٩
نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية)[ب]	٦٧	٦٥	٦٣
الصادرات (بمليارات دولارات الولايات المتحدة)[ب]	٩٧ر٢	١٠١ر٣	١٠٩ر٨
الواردات (بمليارات دولارات الولايات المتحدة)[ب]	٨٦ر٣	٨٥ر٥	٩٣ر٤
الميزان التجاري (بمليارات دولارات الولايات المتحدة)[ب]	١٠ر٩	١٥ر٨	١٦ر٤
ميزان الحساب الجاري (بمليارات دولارات الولايات المتحدة)[ج]	(١٥ر١)	(٧ر١)	..
الاحتياطيات الدولية (بمليارات دولارات الولايات المتحدة)[د]	٤٣ر٨	٤٥ر٧	٥٠
نسبة الاحتياطيات الدولية الى الواردات (شهور)[د]	٦ر٥	٦ر٤	٧ر٠
انتاج النفط الخام (ملايين البراميل في اليوم)	١٥ر٤٦	١٥ر٧٥	١٥ر٨٩
ايرادات النفط الخام (مليارات دولارات الولايات المتحدة)	٧٥ر٥٢	٧١ر٧٧	٧٨ر٤٤
الاحتياطيات النفطية المؤكدة (بمليارات البراميل)	٥٧٣ر٤	٥٦٨ر٥	٥٧٠

الجدول (تابع)

	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥[أ]
نسبة الاحتياطيات النفطية المؤكدة الى مجموع الاحتياطيات النفطية العالمية (نسبة مئوية)	٥٧ر٤	٥٦ر٩	٥٧
نسبة الاحتياطيات النفطية المؤكدة الى الانتاج (سنوات)	١٠١ر٣	٩٨ر٨	٩٨ر٢
نسبة احتياطيات الغاز الطبيعي الى مجموعها في العالم (نسبة مئوية)	١٧ر٣	١٧ر٥	١٧ر٨
الواردات الزراعية (بمليارات دولارات الولايات المتحدة)	١٤ر٣	١٤ر٤	١٦ر٢
الصادرات الزراعية (بمليارات دولارات الولايات المتحدة)	٢ر٦	٢ر٩	٣ر٥
الميزان التجاري الزراعي (بمليارات دولارات الولايات المتحدة)	(١١ر٧)	(١١ر٥)	(١٢ر٧)
معدل المواليد الخام (لكل ١٠٠٠)		٣١ر٣	٣٠ر١
العمر المتوقع عند الولادة (سنوات)		٦٥ر٥٨	٦٥ر٥٨

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استناداً الى مصادر وطنية ودولية.

ملاحظات: تشير علامة () الى وجود عجز أو رقم سلبي. وتشير علامة (..) الى أن البيانات غير كاملة أو غير متوافرة.

(أ) تقديرات أولية؛
(ب) باستثناء العراق؛
(ج) باستثناء العراق ولبنان وقطر والامارات العربية المتحدة والجمهورية اليمنية؛
(د) باستثناء العراق والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية.